SIIPS Collection

تسليط الضوء على سياسة مدفوعات التجزئة عبر الحدود ومواءمة اللوائح التنظيمية

أبرز ما جاء في

تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2023

AfricaNenda
تسريع أنظمة الدفع الشاملة

ECA

مجموعة البنك الدولي

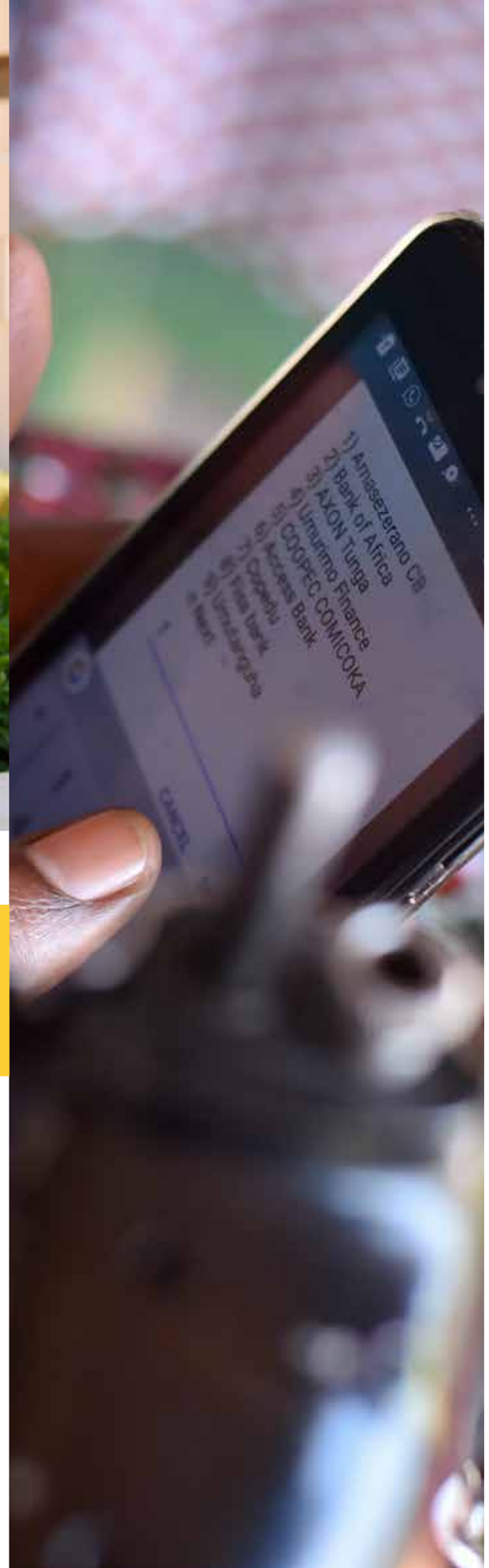

المحتويات

1. ما أهمية المواءمة التنظيمية؟ 4

1.1 تحديات مدفوعات التجزئة عبر الحدود 4

1.2 العوائق التنظيمية أمام التدفقات المالية عبر الحدود..... 5

2. ما هي اللوائح التنظيمية التي ينبغي مواءمتها؟..... 12

3. كيف يمكن مواءمة اللوائح التنظيمية؟ 18

3.1 العنصر الأساسي الأول: صياغة السياسات على المستويين الإقليمي والمحلي 19

3.2 العنصر الأساسي الثاني: تنسيق الأطر التنظيمية... 21

3.3 العن ر الأساسي الثالث: ترسيخ الاتفاقيات التجارية 24

4. الملخص 26

هذا المنشور هو مقتطف من تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة في أفريقيا 2023، الذي أعدته AfricaNenda ومجموعة البنك الدولي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. وهو يسلط الضوء على المدفوعات عبر الحدود والبيئة التنظيمية التي تعمل فيها، بالإضافة إلى العناصر الأساسية لمواءمة السياسات.

تهدف لوائح وسياسات الدفع إلى حماية استقرار النظام المالي ونزاهته وتحقيق الوضوح في السوق. كما ورد في التقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) في أفريقيا 2023 تؤدي كلٌ من اللوائح التنظيمية والجهات التنظيمية دورًا مهمًا في صياغة أنظمة الدفع الفوري (IPS) وتشغيلها وإدارتها مما يشكل الأساس لإنجاح أنظمة الدفع. وقد تؤدي اللوائح التنظيمية دون قصد إلى حدوث الاحتكاك أو عدم الاتساق، وذلك إذا ما كانت البلدان التي تدخل إليها أو تخرج منها المدفوعات عبر الحدود تعمل بموجب لوائح تنظيمية أخرى. وقد يؤثر تجنب المستخدمين النهائيين من الاستفادة من القنوات الرقمية للمدفوعات عبر الحدود جراء الاحتكاك، سلبًا على التجارة والتحويلات المالية، وبالتالي سيتأثر النطاق المحتمل لانتشار أنظمة الدفع الفوري (IPS) الإقليمية.

ويتعمق هذا الفصل في الإجراءات التي قد تتجاوز العوائق التنظيمية عبر الحدود فضلاً عن تمكين التحويلات المالية (التحويلات من فرد إلى فرد P2P) والمدفوعات التجارية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSME) (من شركة إلى شركة B2B) ومدفوعات التجار عبر الحدود (من فرد إلى شركة P2B). فهي جوهر مدفوعات التجزئة عبر الحدود. ويعرض الفصل الوضع الحالي للمدفوعات عبر الحدود والتحديات المصاحبة لها والفرص والآلية المتبعة بهدف تحقيق المواءمة التنظيمية التي من شأنها أن تزيد من حجم مدفوعات التجزئة الرقمية. وجرى تضمين نماذج من مناطق أفريقية ودولية إلى جانب الجهات التنظيمية الخاصة بها..

1.0 | ما أهمية المواءمة التنظيمية؟

ثمة العديد من المشكلات الحالية المرتبطة بمدفوعات التجزئة عبر الحدود والتي تعيق التقدم. ولكي تساعد أنظمة الدفع الفوري (IPS) في حل هذه المشكلات، يتعين على الأطراف المعنية إستيعاب العوائق التنظيمية التي تؤثر بشكل مباشر على المشاركين اليوم في أنظمة الدفع الفوري (أي مزوّدو خدمات الدفع) واتخاذ الخطوات اللازمة لمواءمتها. وتُعدُّ المواءمة التنظيمية أداة سياسية رئيسة يمكن أن تستخدمها الحكومات والجهات التنظيمية لتمكين مزوّدي الخدمات بهدف خدمة المزيد من الأسواق في القارة، وهو أمر محوري لخارطة طريق مجموعة العشرين لتعزيز المدفوعات عبر الحدود (FSB 2022).

1.1 تحديات مدفوعات التجزئة عبر الحدود

تعمل مدفوعات الجملة عبر مسارات دفع متطورة، بما في ذلك التحويلات الدولية. لكن ذلك لا ينطبق على أغلب مدفوعات التجزئة عبر الحدود في أغلب الممرات الأفريقية. ونتيجةً لذلك، فأغلب المدفوعات عبر الحدود مُكلفة وغير متاحة بالنسبة للعديد من المستخدمين كما أنها غير رسمية إلى حدٍ كبير. ونستكشف كل قضية من هذه القضايا بشكلٍ مفصل أدناه:

تظل ممرات التحويلات المالية الرسمية مُكلفة

أغلى منطقة في العالم لإرسال التحويلات هي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي تحويلات شخصية يرسلها المهاجرون من الخارج، ويبلغ متوسط تكلفتها 7.8% (World Bank 2022a). وتُستعمل هذه التحويلات المالية في الشريان الحيوي للعديد من الأسر في القارة. فبالإضافة لدعم الأسر والمجتمعات، تساهم هذه التدفقات على الحفاظ على العلاقات بين الأفراد المحليين و الأفراد في الشتات، مع المساهمة في تنمية الوطن.

وفي بعض البلدان، تشكل التحويلات الرسمية نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، فعلى سبيل المثال، في عام 2021، كانت التحويلات المُرسلة إلى غامبيا وجنوب السودان تعادل 28% و25% من الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب (World Bank 2021f). وتدعم التحويلات من فرد إلى فرد (P2P) نفقات الأسر اليومية والتعليم والصحة والاستثمار والعقارات والتأمين والمناسبات العائلية والمجتمعية في جميع أنحاء القارة (Gupta and Pallito 2009; Hassan and others 2017). وتضر التحويلات المالية المُكلفة داخل أفريقيا الأوضاع المالية للأسر على وجه الخصوص، ويرجع ذلك إلى بقاء عدد أكبر من المهاجرين داخل أفريقيا مقارنةً بالمهاجرين الذين يغادرون إلى أجزاء أخرى من العالم: ففي عام 2020، كان يعيش 21 مليون مهاجر أفريقي في القارة، بينما كان يعيش في الخارج أقل من 20 مليونًا (IOM 2022).

لا يزال يتعذر الوصول إلى خيارات مدفوعات التجزئة سواءً أكانت من شركة إلى شركة (B2B) أو من فرد إلى شركة (P2B)، بالرغم من أن حجم التجارة الإقليمية آخذ في الارتفاع

تتيح بعض أنظمة الدفع عبر الحدود خيارات الدفع من شركة إلى شركة (B2B) أو من فرد إلى شركة (P2B). ولا يزال النقد هو القناة المفضلة. على سبيل المثال، يستخدم 80% و75% من التجار عبر الحدود النقد عند شراء السلع أو بيعها على التوالي في منطقة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (AfricaNenda 2022a). فحوالي 80% من تجار التجزئة عبر الحدود الذين يعملون بين إيسواتيني وموزمبيق وجنوب أفريقيا وزيمبابوي يدفعون مورديهم نقدًا (FinMark Trust 2021c).

وعلى الرغم من هذا، فإن روابط التجارة الإقليمية تزداد قوةً بشكل ثابت. وفي عام 2016، بلغ حجم التجارة داخل المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى 20% من إجمالي الصادرات مقارنة بنسبة 4% في التسعينيات (IMF 2018b). من المتوقع أن تستمر التجارة داخل المنطقة في الازدياد بدعم من اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCTA). ومن المُرجح أن تؤدي التجارة الرقمية دورًا محوريًا في تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، حيث تُعتبر إحدى العوامل المُحفزة لزيادة حجم التجارة داخل أفريقيا من مستواها الحالي البالغ 18% إلى ما يقدر بنحو 50% بحلول عام 2030 (United Nations 2020). سوف تؤدي أنظمة الدفع الفوري الشاملة (IIPS) دورًا رئيسيًا في توفير المسارات الرقمية اللازمة لتمكين التجارة الرقمية داخل أفريقيا.

معظم المهاجرين والشركات يختارون الطرق غير الرسمية لإرسال الأموال داخل أفريقيا

غالبًا ما تختار المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)، والمهاجرين إرسال الأموال بشكل غير رسمي لتلبية متطلباتهم من أنظمة الدفع عبر الحدود. وتشمل القنوات غير الرسمية الشبكات الاجتماعية (أي الأصدقاء أو العائلة، والاستفادة من مزودي خدمات النقل العام لنقل الأموال أو أنظمة الحوالة (GSMA 2018a). ويصعُب حساب مدفوعات الحوالات غير الرسمية بدقة نظرًا للافتقار للبيانات، والمراقبة. كما تتم 70% من التحويلات المالية عبر الحدود بين جنوب أفريقيا، والبلدان الأخرى ضمن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) من خلال قنوات غير رسمية. وبالمثل، تشير التقديرات إلى أن 81% من التحويلات المالية التي تدخل أو تخرج من جمهورية الكونغو الديمقراطية غير رسمية (FinMark Trust 2018). قد تكون المدفوعات غير الرسمية عبر الحدود أقل أمانًا بالنسبة لمن يُجري عملية الدفع أو المدفوع له على حدٍ سواء، كما أنها تحايل على الأنظمة الضريبية، ويمكن أن تساهم في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

1.2 العوائق التنظيمية أمام التدفقات المالية عبر الحدود

وتنطوي اللوائح التنظيمية الملائمة للغرض على إمكانات كبيرة لخفض عوائق التكلفة العالية وصعوبة الوصول والطابع غير الرسمي. وسلطت المقابلات مع لأطراف المعنية الضوء على أهمية الأنظمة والمتطلبات القانونية والتنظيمية من أجل التكاليف التشغيلية لمزوّدي الخدمات. وتشمل تكاليف الامتثال متطلبات الترخيص والعناية الواجبة للتحقق من العملاء والمؤسسات فضلاً عن قيود الصرف الأجنبي.

لا يقتصر تعقيد أنظمة المدفوعات عبر الحدود على الولايات القضائية المعنية بإرسال الأموال واستلامها. فتشارك في ذلك قنوات وكيانات مختلفة، مثل أدوات العملة وأسواق التداول والمراسلين ومجهزي/مزوّدي خدمات الدفع/منصات الدفع ووكلاء التسوية. يجب على الجهات الفاعلة التي تعمل في عدة ولايات قضائية الالتزام بجميع المتطلبات التي تضعها كل دولة، مما يخلق حالة من عدم اليقين بشأن القوانين، واللوائح والممارسات التي تُطبق أو التي لها الأسبقية، خاصةً عندما تتعارض القوانين بين الولايات القضائية مع بعضها البعض. وتحدث العوائق التنظيمية على طول سلسلة قيمة مدفوعات التجزئة عبر الحدود (الشكل 1.0).

الشكل 1.0 | العوائق التنظيمية في سلسلة قيمة مدفوعات التجزئة عبر الحدود

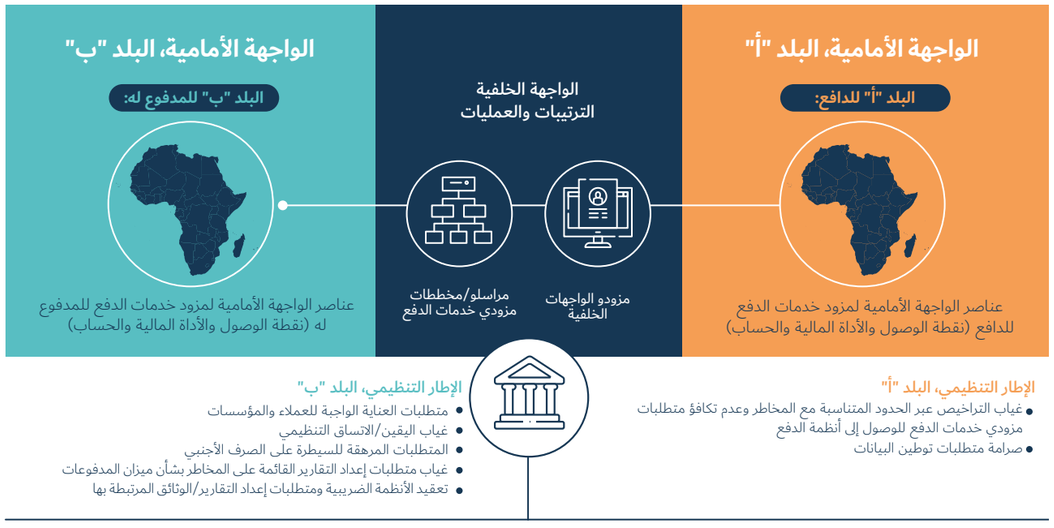

المصادر: World Bank 2022e; Cenfri 2018a

[1] تعد الحوالة طريقة غير رسمية لتحويل الأموال، دون نقل مادي، من خلال شبكة من المتعاملين تعرف باسم دور الحوالة. تتميز الحوالة بسبب العلاقة القائمة على الثقة بين دور الحوالات، والتي غالبًا ما تعتمد على قرى العائلات أو الروابط العرقية (Corporate Finance Institute 2022).

يمكن أن تؤدي أوجه التفاوت في اللوائح التنظيمية والعمليات عبر الولايات القضائية إلى زيادة التكاليف وصعوبة الوصول إلى الأسواق و/أو تباطؤ سرعة المعاملات بالنسبة لمزوّدي الخدمات (الجدول 1.0).

الجدول 1.0 | العوائق التي تواجه مدفوعات التجزئة عبر الحدود لمزوّدي خدمات الدفع

العوائق التنظيمية لمزوّدي خدمات الدفع	التأثير على مزوّدي خدمات الدفع		
	زيادة التكلفة	صعوبة الوصول إلى الأسواق	إبطاء سرعة المعاملات
أ. الافتقار إلى تراخيص مدفوعات عبر الحدود تتناسب مع حجم المخاطر وعدم تكافؤ الفرص في الوصول إلى نظام الدفع			
ب. المتطلبات المتعارضة أو غير المتوافقة فيما يخص العناية الواجبة للتحقق من العملاء			
ج. المتطلبات المُرهقة لمراقبة الصرف الأجنبي			
د. المتطلبات الصارمة لتوطين البيانات (يحظر تخزين البيانات السحابية)			
ه. الافتقار إلى متطلبات مبسطة وملائمة لإعداد التقارير عن ميزان المدفوعات			
و. التفاوت بين الأنظمة الضريبية ومتطلبات إعداد التقارير/الوثائق المرتبطة بها			
ز. الافتقار إلى اليقين/الاتساق التنظيمي			

درجة التأثير على مزوّدي خدمات الدفع: مرتفع | متوسط | منخفض

المصادر: Cenfri 2018؛ مقابلات معالأطراف المعنية لعام 2023

تُشكل العوائق التنظيمية المُلخصة في الجدول 5.1 التحديات التالية:

الافتقار إلى تراخيص مدفوعات عبر الحدود تتناسب مع حجم المخاطر وعدم تكافؤ الفرص في الوصول إلى نظام الدفع

إن التراخيص الممنوحة لمزوّدي خدمات الدفع (PSP)، بغض النظر عما إذا كانت بنوك تستقبل الودائع أو شركات التكنولوجيا المالية التي لا تقبل الودائع، لا تُصنف في كثير من الأحيان وفقًا لما تشكله المؤسسة من مخاطر على النظام المالي. يؤدي الافتقار إلى التراخيص المناسبة إلى فرض متطلبات صعبة على المؤسسات المعنية بالمدفوعات عبر الحدود. في حين تتناسب المتطلبات التحوطية الصارمة مع البنوك الكبيرة ومؤسسات تعبئة الودائع التي تمتلك مصادر إيرادات متعددة وبالغة التعقيد، فإن مزودي خدمات الدفع الذين يقدمون منتجات أبسط وليست لهم أدنى صلة بودائع العملاء لا يشكلون نفس الدرجة من المخاطر للنظام المالي، لذلك لا يجب أن تخضع لنفس المتطلبات.

ويمكن أن يؤدي اتباع نهج شامل في التعامل مع الترخيص إلى تعزيز سيطرة المؤسسات البنكية في مجال المدفوعات عبر الحدود، إلى جانب الحد من المنافسة لأن مزوّدي خدمات الدفع غير البنكيين لا يمكنهم تحمل التكاليف الباهظة للامتثال. ويُرجع المراقبون سبب المتطلبات الشاملة إلى نقص الموارد والمهارات، إلا أن اتباع نهج الترخيص التقييدي من شأنه أن يقلل من أهمية المنافسة والإشراف القائم على المخاطر[2]. كما تتّبع الجهات التنظيمية المحلية في مختلف البلدان آلية ومعايير مختلفة حول متطلبات وصول مزوّدي خدمات الدفع إلى أنظمة الدفع (World Bank 2021a). وينتج عن ذلك عدم تكافؤ الفرص على الساحة بالنسبة لمزوّدي خدمات الدفع (PSPs) غير البنكيين والبنكيين على حدٍ سواء.

[2] وفي منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، يفرض الإطار التنظيمي لمزوّدي خدمات الدفع غير البنكيين التزامات مماثلة كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات البنكية - وينطبق هذا الوضع على جيبوتي وأوغندا (UNCDF 2022a). ويسلط المثال الضوء على عدم امتلاك الأنظمة الرقابية الداخلية لنظام ترخيص متميز بالنسبة لمزوّدي خدمات الدفع غير البنكيين والبنكيين على التوالي.

المتطلبات غير المتوافقة فيما يخص العناية الواجبة للتحقق من العملاء

تستخدم بلدان مختلفة في القارة آلية عمل متنوعة من أجل العناية الواجبة للتحقق من العملاء والمؤسسات. ففي الأسواق الأفريقية، تمثل اللوائح التنظيمية وإرشادات اعرف عميلك (KYC) تحديًا للتنقل من بلد إلى آخر، ولا تتبع بعد بشكل شامل المنهج القائم على المخاطر الذي تُوصي به فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF). كما أن إرشادات اعرف عميلك إلكترونيًا (eKYC) أقل توافقًا. يُدرج في لوائح 55% في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و50% في شمال أفريقيا فحسب من البلدان المشمولة في العينة أحكام بشأن قاعدة اعرف عميلك إلكترونيًا (eKYC) (CCAF 2021, CCAF 2022). فداخل البلدان التي لديها أحكام، توجد إرشادات مختلفة حول ما يجب الالتزام به، ومدى أهمية الامتثال، وما الذي يشكل تخفيفًا فعالاً للمخاطر[3]. ونتيجةً لذلك، يتخلف مزوّدو خدمات الدفع (PSP) عن جمع مجموعة من الوثائق لتجنب الغرامات أو تقليل مخاطر فقدان العلاقات مع البنوك المراسلة. ويعد إثبات العنوان ومصدر الدخل وتراخيص الاستيراد والتجارة للمعاملات من شركة إلى شركة (B2B)، والتراخيص التجارية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)، من بين أمور أخرى، بمثابة متطلبات لإقصاء العديد من العملاء المحتملين.

لا تؤدي المتطلبات المرهقة الخاصة بالعناية الواجبة للتحقق من العملاء إلى ارتفاع تكاليف التشغيل والحد من فرص الوصول إلى المستخدمين النهائيين فحسب، بل في ظل غياب المنهج القائم على المخاطر، ينصب اهتمام مزوّدي خدمات الدفع على الامتثال بدلًا من مراقبة مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. في حين تشير مخاطر الامتثال إلى عدم الامتثال للوائح التنظيمية والتشريعات (حيث يؤدي عدم الامتثال إلى دفع الغرامات أو غيرها من الإجراءات التأديبية)، تشمل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلاح مدى قابلية استغلال المنتج أو العميل أو المؤسسة أو القطاع في أنشطة غير مشروعة[4].

تندرج العديد من البلدان ضمن القائمة الرمادية لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF)، وذلك لأنها لا تُقدّر بفعالية مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلاح، ولا تدرك تأثيرها على مستوى الدولة. وقد تؤدي القائمة الرمادية إلى إنهاء العلاقات مع البنوك المراسلة، ولها عواقب أخرى على مستوى الاقتصاد بسبب انخفاض رأس المال الأجنبي. وقد يؤدي هذا إلى تفاقم المشكلات التشغيلية لمزوّدي خدمات الدفع. وتندرج عشرة من أصل 23 بلدًا خاضعًا للمراقبة المتزايدة ضمن القائمة الرمادية في أفريقيا لعام 2023: بوركينا فاسو (منذ 2021) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (2022) ومالي (2021) وموزمبيق (2022) ونيجيريا (2023) والسنغال (2021) وجنوب أفريقيا (2023) وجنوب السودان (2021) وتنزانيا (2022) وأوغندا (2020). تعتمد معظم هذه البلدان بشكل كبير على التحويلات المالية (FATF-GAFI 2023a).

المتطلبات المُرهقة لمراقبة الصرف الأجنبي

إن متطلبات مراقبة الصرف الأجنبي صعبة بشكل غير متناسب مع بعض مزوّدي خدمات الدفع. كما أن إنفاذ تدابير مراقبة الصرف الأجنبي، وخاصّة بالنسبة للمؤسسات التي لا تقبل الودائع، يعني أن المدفوعات عبر الحدود تحتاج إلى مراجعة مُسبقة من الجهات التنظيمية أو تفويض حكومي قبل التنفيذ، وذلك بناءً على عوامل مثل البلد المُرسل إليها أو المبلغ المُرسل. فعلى سبيل المثال، لا يمكن أن تخرج الأموال في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (WAEMU) خارج المنطقة دون التداول عبر بنك محلي وتقديم الوثائق الداعمة (Cenfri 2018b). ويجب إجراء العديد من المعاملات من خلال فروع البنوك و/أو تجار الصرف الأجنبي المعتمدين. وقد اتبعت بعض الولايات القضائية أنظمة صارمة لإدارة أسعار الصرف الأجنبي، مما قد ينتج عنه عواقب باهظة الثمن بالنسبة لمزوّدي خدمات الدفع الرسميين عبر الحدود. على سبيل المثال، أدّت التدابير الصارمة لمراقبة أسعار الصرف الأجنبي في نيجيريا الناتجة عن انخفاض أسعار النفط وإيرادات الصرف الأجنبي إلى ظهور أسواق صرف أجنبي موازية كبيرة وأثرت بدرجة كبيرة على خدمات الدفع الرسمية عبر الحدود (World Bank 2017a).

[3] في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)، تختلف المتطلبات حول التوقيت والتحقق من هوية العميل من بلد إلى أخرى. ففي أنغولا على سبيل المثال، تسمح قوانين مكافحة غسل الأموال لمزوّدي خدمات الدفع بإكمال التحقق من هوية العميل في أقرب وقت ممكن بعد إنشاء العلاقة، بينما لا تسمح بلدان مثل بوتسوانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليسوتو باتباع هذه الآلية.

[4] في حين أن عدم الامتثال قد يؤدي إلى دفع غرامات أو إجراءات تأديبية أخرى، إلا أن مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب تشكل تهديدات خطيرة للنظام المالي، والمستخدمين النهائيين. ويختلف هذان النوعان من المخاطر، ويجب فهم كل منهما بمنأى عن الآخر. وقد تكون مخاطر امتثال المؤسسة منخفضة بسبب اتباعها لجميع المتطلبات التنظيمية (لدى المستخدمين المسجلين وثائق تُثبت عناوينهم وهويتهم)، وعلى الرغم من ذلك ترتفع بها مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلاح (AML/CFT/CPF) وذلك إذا ما أدى منهج إدارة المخاطر القائم على القواعد إلى تسهيل عملية تحايل المجرمين على النظام.

المتطلبات الصارمة لتوطين البيانات وحظر تخزين البيانات السحابية

تؤثر متطلبات توطين البيانات الصارمة على عمل مزوّدي خدمات الدفع في مختلف الولايات القضائية. وبالإضافة إلى التكاليف المرتفعة بسبب خوادم البيانات المكررة، فيمكن أن يهدد خادم البيانات المحلي الذي نُبّت بشكل سيء أمن البيانات في الولاية القضائية، وذلك مقارنةً بالحوسبة السحابية أو مراكز البيانات المشتركة، التي غالبًا ما تأتي بإمكانات أكثر صرامةً لاحتواء المخاطر (Yayboke and others 2021; Kugler 2021). إن التخزين السحابي بدلًا من التخزين الفعلي في الخوادم داخل حدود الدولة لا زال بإمكانه ضمان جوانب الخصوصية والسيادة على البيانات للعملاء والبلدان، على التوالي. فعلى سبيل المثال، يجب أن يلتزم مزوّدو خدمات الدفع (PSP) في جنوب أفريقيا بمجموعة متطلبات صارمة للاستفادة من خدمات التوريد إلى الخارج والحوسبة السحابية (South African Reserve Bank 2020).

الافتقار إلى متطلبات مبسطة وملائمة لإعداد التقارير عن ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات (BoP) مصدرًا حيويًا للمعلومات لأي بلد، فهو يحدد معلومات حول المؤشرات الاقتصادية المهمة، بما في ذلك التحويلات المالية، للسماح بإجراء المقارنة بين البلدان (UNCDF 2022c). ومع ذلك، فقد تكون عملية تقديم تقارير ميزان المدفوعات إلى البنوك المركزية شاقة لمزوّدي خدمات الدفع، ولكن يرجع ذلك إلى عدم توحيد رموز التحويلات المرتبطة بالمعاملات. ولذلك، يتعين إجراء الدمج اليدوي لرموز التحويلات المختلفة، التي تتضمن سبب التحويل، لمختلف المراقبين.

قد تتسبب قائمة ميزان المدفوعات المُفصلة بشكل مفرط في حدوث أخطاء في البيانات، حيث إن أسباب إرسال التحويل قد تكون مزعجة، وتتعارض مع بعضها البعض. ونتيجةً لذلك، يختار بعض مزوّدي خدمات الدفع رموزًا افتراضية/شاملة، مثل "دعم الأسرة"، التي قد تكون غير دقيقة أو غير صحيحة مما يُخل بدقة بيانات ميزان المدفوعات (IMF 2022a). بالإضافة إلى ذلك، تختلف متطلبات إعداد التقارير عبر الولايات القضائية، مما يجعل أتمتة العمليات أمرًا صعبًا. وتتطلب بعض المؤسسات الشريكة بيانات مُفصلة عن ميزان المدفوعات، وبعض المؤسسات الأخرى، التي تتلقى مدفوعات نقدية للتحويلات، لن تعتمد أية معاملة قبل إعداد تقرير عن ميزان المدفوعات وتقديم المستندات التجارية الرسمية (مثل سندات الشحن والفواتير). ويؤثر هذا بشكل كبير على مزوّدي خدمات الدفع الأصغر، حيث لا يمتلكون القدرة أو الأموال اللازمة لتبسيط العملية من خلال الأتمتة. وقد تعيق المتطلبات، مثل الفواتير المرتبطة بإقرارات ميزان المدفوعات، المستخدمين النهائيين عن إجراء المعاملات الرسمية.

التفاوت بين الأنظمة الضريبية ومتطلبات إعداد التقارير/الوثائق المرتبطة بها

يجب على مزوّدي خدمات الدفع (PSP) عبر الحدود الالتزام بالأنظمة الضريبية المتنوعة في الولايات القضائية المتعددة، والذي يشمل تقديم العديد من المستندات، مما ينتج عنه ارتفاع تكلفة تقديم خدمات المدفوعات عبر الحدود[5]. كما يتمثل أحد العوائق الإضافية في سعي السلطات الضريبية في مختلف الولايات القضائية على نحو متزايد لفرض ضرائب استباقية على المعاملات والعائدات الرقمية العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك إيصالات التحويلات لدعم الأسرة، فهي بمثابة دخل خاضع للضريبة بالنسبة للمستلمين. وفي بعض البلدان، يؤدي إجراء المعاملات عبر الحدود إلى محفظة نقدية عبر الهاتف المحمول إلى فرض المزيد من التكاليف الضريبية على المستلم. وتؤكد هذه الضرائب أهمية النقد لأنها لا تنطبق على المعاملات عبر الحدود التي تجرى خارج السوق المالية. ففي أوغندا على سبيل المثال، خُفضت الضريبة المفروضة على جميع معاملات سحب الأموال عبر الهاتف المحمول لتصل إلى 1%، بما في ذلك التحويلات. وفي عام 2018، انخفضت الضريبة بسرعة لتصل إلى 0.5% بعد معارضة عامة، مع انخفاض بنسبة 24% في قيم المعاملات (UNCDF 2021a). وانخفضت الضريبة الإلكترونية البالغة 1.75% المفروضة على جميع المعاملات الإلكترونية، بما في ذلك التحويلات المالية، في غانا إلى 1.5% ثم 1% في كانون الثاني/يناير 2023 (Ghana Revenue Authority 2023). وفرضت الكاميرون ضريبة على الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بنسبة 0.2% في عام 2022، بينما تكبد الزيمبابويون منذ عام 2018 أعلى ضريبة على تحويل الأموال في أفريقيا، وهي تبلغ (2%)[6].

يطلب قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية الأمريكي (The US Foreign Account Tax Compliance Act) من المؤسسات المالية الأجنبية الإبلاغ المباشر عن جميع الحسابات التّي يملكها المواطنون الأمريكيون وغيرهم من الأفراد المشمولين بالتغطية (أي حاملي بطاقة الإقامة الدائمة) إلى دائرة الإيرادات الداخلية بالولايات المتحدة (IRS). ويتعين أن يسجل مزوّدو خدمات الدفع (PSP) في دائرة الإيرادات الداخلية بالولايات المتحدة، بغض النظر عما إذا كانوا يتلقون مدفوعات مباشرةً من مصادر أمريكية أم لا. ورهنًا بحدود وأوضاع معينة، قد يُطلب من مزوّدي خدمات الدفع الإبلاغ عن مبدأ اعرف عميلك (KYC)/إجراءات العناية الواجبة للتحقق من العملاء (CDD)، وبيانات العملاء الخاصة، والأرصدة التفصيلية، ومعلومات المعاملات (SARS 2023). ومن الممكن أن تؤدي هذه الضرائب ومتطلبات الامتثال المرتبطة بها إلى تقويض قدرة مزوّدي خدمات الدفع على التوسع، حيث يضطر المرسلون والمستقبلون للتحويلات على حدٍ سواء إلى التوجه إلى السوق غير الرسمية لتجنب الضرائب القائمة على المعاملات. (World Bank 2017b).

[5] سلط مجلس الأعمال التجارية لشرق أفريقيا الضوء على القضايا المهمة بالنسبة لمزوّدي خدمات الدفع، التّي تشمل كيفية مواءمة الضرائب المحلية في جماعة شرق أفريقيا (East African Business Council 2021).

[6] ضريبة تحويل الأموال الوسيطة هي ضريبة مباشرة تُفرض عندما تتوسط مؤسسة مالية لتحويل الأموال باستثناء الشيكات. وتشمل حسابات نوسترو (nostro) بالدولار الأمريكي، بالإضافة إلى تحويل الأموال من وكلاء تحويل الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول إلى المستلمين، وبالتالي ستتحملها أنظمة الدفع الفوري عبر الحدود التي تنتهي في حساب بنكي أو في محفظة أموال عبر الهاتف المحمول (KPMG 2022).

الافتقار إلى اليقين/الاتساق التنظيمي

يؤدي غياب اللوائح التنظيمية والإرشادات الواضحة والمتسقة إلى تفسيرات مختلفة يقدّمها مزودو خدمات الدفع والبنوك والمراسلين مما ينتج عنه حدوث التباس حول متطلبات ومعايير الامتثال. وقد يحدث ذلك عندما تبرم الجهات التنظيمية لوائح جديدة دون تقديم إرشادات متناسبة حول كيفية التعامل مع التغييرات. ففي غانا على سبيل المثال، كان قانون مكافحة غسل الأموال لعام 2020 متوافقًا مع المعايير العالمية، لكن التوجيه التنظيمي يستند إلى قانون سابق قديم. وفي جنوب أفريقيا، اختلطت القوانين واللوائح التنظيمية لمكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب المتقادمة مع اللوائح التنظيمية للصرف الأجنبي في أرض الواقع، وذلك من طرف الجهات التنظيمية، والمؤسسات الخاضعة للإشراف على حدٍ سواء. وفي نيجيريا، تتسبب التغييرات التنظيمية المتكررة في تحديات تشغيلية هائلة.

قد تكون فترات انتظار التراخيص، لا سيما بالنسبة لمزوّدي خدمات الدفع غير البنكيين، باهظة التكاليف في العديد من البلدان: فقد تصل إلى سبع سنوات، وذلك وفق الأطراف المعنية (مقابلات مع الأطراف المعنية، 2023). وعليه، حتى عندما تكون الأنظمة جاهزة للتنفيذ، يمكن أن تعيقها مشكلات الترخيص.

علاوةً على ذلك، قد يتفاقم عدم اتساق الإدارة عندما يعجز التنظيم عن مواكبة الابتكار. ويحدث هذا، على سبيل المثال، عندما لا تتناسب الخدمات تمامًا مع الإطار التنظيمي الحالي. تؤدي مشاركة العديد من الجهات التنظيمية في إصدار التراخيص (على سبيل المثال، جهة تنظيم المدفوعات والاتصالات) إلى حدوث المزيد من التأخير في عملية التسجيل، كما تؤدي إلى تأخيرات تشغيلية وزيادة التكاليف وتقييد أجزاء كبيرة من سوق المدفوعات عبر الحدود (مقابلات مع الأطراف المعنية ، 2023).

بالإضافة إلى القضايا التنظيمية التي تمثّل محور هذا الفصل، تفرض العوائق التشغيلية، التي تم التركيز عليها في الإطار 1.0، المزيد من القيود على إمكانية توسع المدفوعات عبر الحدود.

الإطار 1.0 | تشمل العوائق التشغيلية أمام المدفوعات عبر الحدود عدم اتساق معايير المراسلة والمتطلبات الصارمة التي تضعها البنوك المراسلة، وإدارة السيولة المُكلفة وتسعير الصرف الأجنبي المُكلف والمُبهم.

عدم اتساق معايير المراسلة — قد يتكبد مزوّدو خدمات الدفع (PSPs) تكاليف باهظة عند دمج الرسائل عبر الكيانات والبلدان وترجمتها وفق معايير متفاوتة، مثل الترجمة من معيار الأيزو رقم 20022 إلى معيار الأيزو رقم 8385 أو معايير ملكية خاصة (BIS 2022b). عملية الترقية إلى معيار أيزو 20022 مُعقدة ومُكلفة. قد يزيد التفاوت بين الأطر القياسية للمراسلة المفروضة في الولايات القضائية من تعقيد إمكانية التشغيل البيني، لا سيما بين البلدان التي لديها قطاعات مالية ناشئة، وتلك التي لديها استثمارات كبيرة في البنية التحتية القائمة، وهي موجودة بدرجات متفاوتة في جماعة شرق أفريقيا (EAC) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC). ويتعين على البلدان التي تمتلك برامج كبيرة في مجال التكنولوجيا المالية، بما في ذلك كينيا وموريشيوس ونيجيريا وجنوب أفريقيا، التعامل مع الفجوات بين التراسل المبتكر والمملوك والتراسل القابل للتشغيل البيني عبر الحدود المُعتمد على معايير الأيزو ISO. ويجري التحقق من صحة التنسيق في مراحل مختلفة على طول السلسلة بين المرسلين والمستلمين. فمجرد عدم صحة عنصر واحدٍ قد يؤدي إلى فشل عملية التحويل. تتطلب التعقيدات الناتجة عن التفاوت بين المعايير دمج المستويات، مما يُضيف نقاط فشل محتملة جديدة، كما إنه صعب ومُكلف من الناحية التشغيلية.

المتطلبات الصارمة من البنوك المراسلة — تسدُّ البنوك المراسلة الفجوة التمويلية بين المدفوعات عبر الحدود والمدفوعات المحلية. ومع ذلك، تزداد صعوبة الوصول إليها، لا سيما بالنسبة لمزوّدي خدمات الدفع في أفريقيا. فمنذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، انسحبت المزيد من البنوك العالمية بشكل انتقائي من البنوك المراسلة. وتتضمن الأسباب التغييرات في المشهد التنظيمي والتنفيذي والعقوبات الاقتصادية والتجارية والمخاوف بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلاح وزيادة تكاليف الامتثال (IMF 2017). أدى تقلص العلاقات مع البنوك المراسلة إلى استغلال البنوك قوتها السوقية من خلال وضع شروط العلاقات مع مزوّدي خدمات الدفع من طرف واحد فحسب وفرض متطلبات صارمة فيما يخص إعداد التقارير ورأس المال والعمليات. فعلى سبيل المثال، قد يطلب البنك المراسل تسوية المعاملات بالدولار الأمريكي مما يعقد أكثر المتطلبات التنظيمية الأمريكية خارج الحدود الإقليمية، مثل الرقابة على الصفقات والحسابات من أجل الامتثال لقانون الولايات المتحدة للممارسات الأجنبية الفاسدة، ومكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية، وذلك بغض النظر عن بلد المنشأ والاستلام. ويزيد هذا من التكاليف التشغيلية لمزوّدي خدمات الدفع في ظل الحد من توافر ترتيبات الصرف الأجنبي.

إدارة السيولة المُكلفة — تفرض إدارة السيولة تكاليف باهظة على مزوّدي خدمات الدفع بسبب تكاليف الشراكة والتحديات النّاجمة عن ضمانات التدفق النقدي. علاوةً على ذلك، ثمة منافسة على السيولة بين أنظمة الدفع المحلية والأنظمة العابرة للحدود. تنشأ تكاليف السيولة بسبب عدد الحسابات المراسلة التي تتطلب تمويلًا مسبقًا لتسهيل عمليات الدفع الفوري. وينتج عن ذلك سيولة غير منتجة، وهي على الأغلب أكبر الأصول في الميزانية العمومية لمزوّد خدمات الدفع الجديد (مقابلات مع الأطراف المعنية، 2023). يُعجز هذا الاستخدام العقيم لرأس المال مزوّدي خدمات الدفع المعنيين بمدفوعات التجزئة عبر الحدود على التنافس مقارنةً بمزوّدي خدمات الدفع الآخرين. بالإضافة إلى ذلك، فإن تفضيل العديد من المستخدمين النهائيين للنقد يسفر عن رفع تكلفة إدارة السيولة بالنسبة لمزوّدي خدمات الدفع. ويعتمد نظام التعويم النقدي الموّجه الذي يسمح للوكلاء ونقاط الوصول الأخرى بإدارة السيولة بشكل فعال على الشراكات مع الشركات ذات السيولة النقدية الكبيرة أو مع مجموعة نقاط الوصول الأقرب إلى أجهزة الصراف الآلي أو الفروع التابعة للبنوك.

تسعير الصرف الأجنبي المُكلف والغامض — تساهم أسعار صرف العملات بشكلٍ كبير في ارتفاع أسعار التحويلات. وتمثل مدفوعات التجزئة عبر الحدود، لا سيما التحويلات المالية، مصدرًا رئيسًا للعملات الصعبة للاقتصادات الأفريقية. إن الطلب محدود - وكذلك التجارة - بين العملات الأفريقية غير السائلة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أسعار الصرف الثابتة وتدابير مراقبة الصرف الأجنبي التي تؤثر سلبًا على حجم الطلب (BIS 2019). على الأغلب، يُعتبر انتشار العملات الأجنبية الفعلي أعلى بكثير من سعر الجملة (السعر الرسمي) نظرًا لعدم وجود سوق الصرف الأجنبي يسمح بتداول العملات بأسعار تنافسية. وينتج عن هذا سعر الصرف المزدوج للعملات التي تُحوّل إلى العملات الصعبة مثل الدولار الأمريكي، لتُحوّل مجدّداً إلى العملة الأصلية. وتضخّم المؤسسات الشريكة، التي تتحمل مخاطر العملة المباشرة، الفارق السعري لتحسين متوسط الربحية، خاصةً عندما يكون الصرف الأجنبي هو أساس نموذج أعمالها. كما تفتقر ممارسات تسعير الصرف الأجنبي إلى الشفافية، مما يمنع الشريك وكذلك المستخدم النهائي من استيعاب هامش الربح المُتحصل من الفارق السعري للعملات الأجنبية.

2.0 | ما هي اللوائح التنظيمية التي ينبغي مواءمتها؟

وقد تؤدي المواءمة التنظيمية إلى تحقيق مكاسب كبيرة لسلسلة قيمة المدفوعات عبر الحدود بأكملها في أفريقيا. وسيستفيد جميع المشاركين في منظومة المدفوعات من تنسيق القوانين ذات الصلة، والحد من البيئات الرقابية "الرمادية" من خلال المواءمة (انظر الإطار 2.0)، من خلال تشجيع المنافسة وخفض التكاليف وزيادة سرعة المعاملات. .وتُعزّز عملية إنشاء أنظمة متوافقة لترخيص مزوّدي خدمات الدفع ومتطلبات إعداد تقارير عرض القيمة لكل من مزوّدي خدمات الدفع الأصغر حجمًا والمبتكرين ومزوّدي خدمات الدفع عبر الحدود[7]. وقد تسفر زيادة المنافسة بين مزوّدي خدمات الدفع عن إتاحة خيارات دفع عبر الحدود أقل في التكلفة وأكثر سرعة وسهولة في الوصول للمستخدمين النهائيين.

وتستفيد المدفوعات عبر الحدود من مواءمة العديد من الأجزاء الرئيسة من اللوائح التنظيمية والتشريعات. يوضح الشكل 2.0 الأطر التنظيمية والتشريعية الرئيسة التي تمثل أساس العوائق التي تواجه مزوّدي خدمات الدفع. وبما أن كل دولة لديها هيكل قانوني مختلف، فقد تندرج مجالات التركيز في الشكل 5.2 تحت اللوائح التنظيمية أو التشريعات المختلفة[8].

الإطار 2.0 | تعريف المواءمة

تُعرَّف المواءمة التنظيمية بأنها تنسيق العمليات والخدمات التنظيمية المتفاوتة أو الاعتراف المتبادل بالسياسات والأطر التنظيمية والمعايير (منقول من UNCDF 2022).

تعتمد المواءمة على ثلاثة مبادئ: التعاون والثقة والاعتراف المشترك. ويضمن التعاون عمل الجهات التنظيمية معًا لتعزيز تطوير الممارسات الجيدة أو استخدامهم لأرضية مشتركة خاصة باللوائح التنظيمية وسياسات الدفع (OECD 2020). ستساهم الثّقة في ستؤمن الجهات التنظيمية أن الأقران سيتصرفون وفق توقعاتهم. تحقق الجهات التنظيمية الاعتراف المشترك بمفهومه الحقيقي عندما تقر الولايات القضائية المعنية بالأطر التنظيمية لبعضها البعض، وتنسق اللوائح التنظيمية المحلية والتوجيهات والعمليات ومتطلبات الترخيص وإعداد التقارير بناءً على التعاون المشترك بما يتماشى مع أهدافهم المشتركة.

[7] فعلى سبيل المثال، أشار 67% من مزوّدي خدمات الدفع عبر الحدود في شرق أفريقيا إلى أن وجودهم في ولايات قضائية مختلفة سمح لهم بالانتشار على نطاق أوسع مما أتاح لهم فرصة تقديم منتجات مالية، وهو الأمر الذي لم يكن من الممكن حدوثه في بلدٍ واحد (World Bank 2011).

[8] على سبيل المثال، في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لا يتوفر في جيبوتي تشريعات قائمة بذاتها لحماية المستهلك أو بدلاً من ذلك، يخص القانون رقم 6ème/AN/08/28 الحماية، والقمع، والاحتيال. بالإضافة إلى ذلك، توجد جوانب مختلفة لحماية المستهلك في قوانين أخرى حسب الموضوع. في المقابل، ثمة توجيهات محددة لحماية المستهلك المالي في أوغندا، وجنوب السودان (UNCDF 2022a).

الشكل 2.0 | مجالات اللوائح التنظيمية التي تستدعي المواءمة

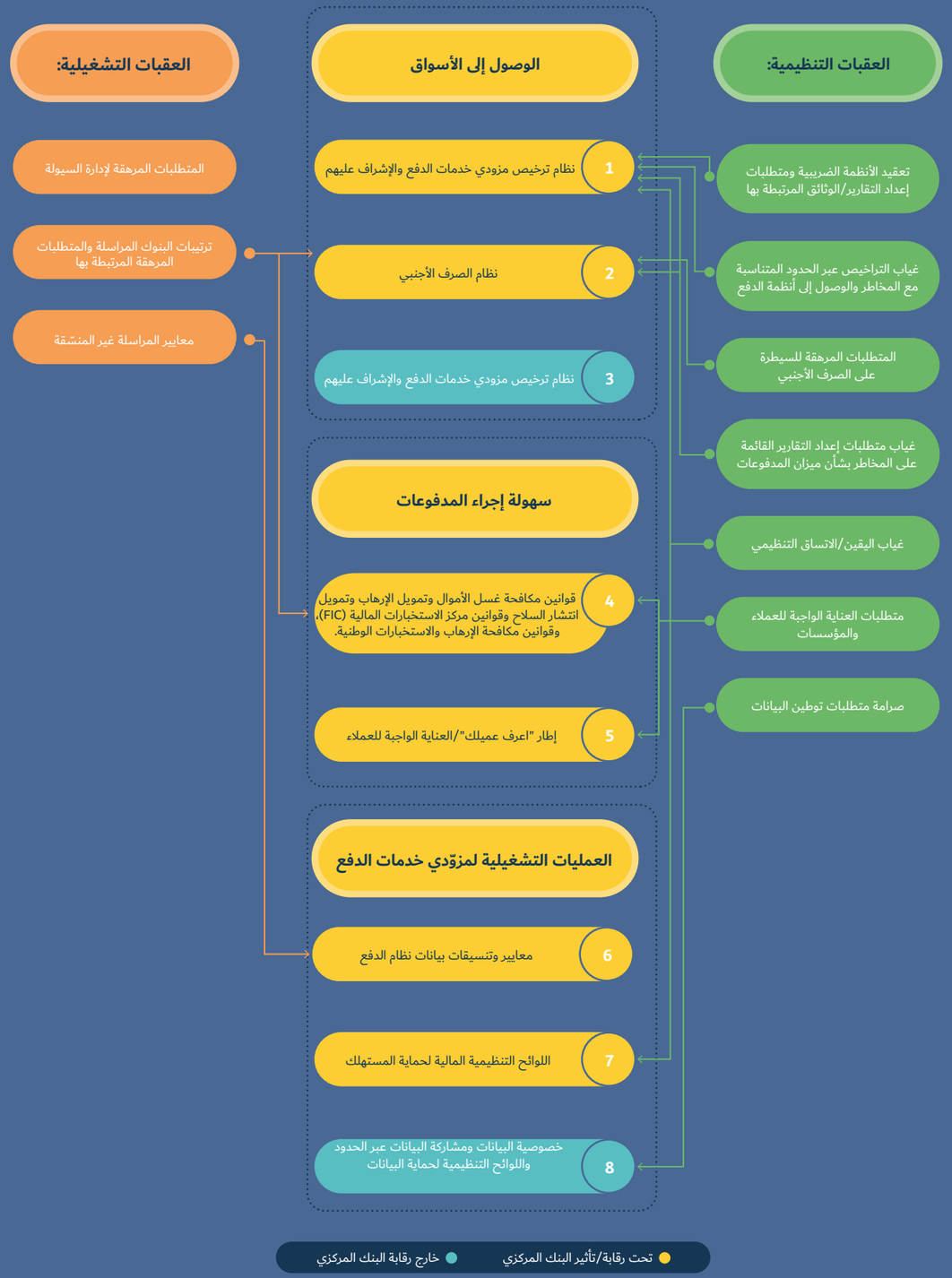

المصادر: مؤسسة الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، 2021؛ مقابلات مع الأطراف المعنية، 2023

تُعدُّ البنوك المركزية الجهات الفاعلة الرئيسة في مبادرات مواءمة الدفع عبر الحدود، حيث تضطلع بدور قوي لدفع التنسيق الإقليمي من خلال الإصلاحات التنظيمية. عادةً ما يقع ضمن صلاحيّاتها ترخيص مزوّدي خدمات الدفع وأنظمة الإشراف، والسياسة النقدية (التي تؤثر على نظام الصرف الأجنبي)، ومعايير بيانات نظام الدفع وتنسيقها، كما أنّها تتمتّع عادةً بنسبة من السيطرة على مبدأ اعرف عميلك (KYC) / وإجراءات العناية الواجبة للتحقق من العملاء (CDD)، وأطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلاح، واللوائح التنظيمية لحماية المستهلك المالي (UNCDF 2021b). وتشمل الكيانات الحكومية المحلية الأخرى ذات الصلة وزارات التجارة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات / التقنيات الرقمية. تحكم وكالات مخصصة أو قوانين محددة خصوصية البيانات ومشاركتها وحمايتها بالإضافة إلى قوانين التجارة.

وكما هو مبين في الشكل 2.0، ستستفيد ثمانية مجالات رئيسة في اللوائح التنظيمية من مواءمة الولايات القضائية لتحسين الوصول إلى مدفوعات التجزئة عبر الحدود واستخدامها. **وتنقسم هذه المجالات التنظيمية إلى ثلاث فئات - الوصول إلى السوق وسهولة إجراء عمليات الدفع والعمليات التشغيلية لمزوّدي خدمات الدفع - على النحو التالي:**

الوصول إلى الأسواق

أنظمة الترخيص والإشراف على مزوّدي خدمات الدفع – يمكنها تشجيع الحصول على التراخيص المتناسبة مع حجم المخاطر التّي قد تلبيتها بمتطلبات مماثلة إلى حدٍ كبير بهدف خدمة المستخدمين النهائيين ذوي الدخل المنخفض. ويشمل ذلك تنسيق متطلبات الترخيص لمزوّدي خدمات الدفع للمشاركة في تحويل المدفوعات عبر الحدود، واعتماد نهج تحوطي وإشرافي قائم على المخاطر لأنواع مختلفة من الكيانات. فعلى سبيل المثال، في جميع بلدان اتحاد المغرب العربي (UMA)، أدت الأساليب المتباينة المتبعة في اللوائح التنظيمية للأموال الإلكترونية في جميع أنحاء المنطقة (CCAF 2021b)، إلى فرض متطلبات صارمة على مزوّدي خدمات الدفع الأصغر حجمًا، وغير البنكيين. وتؤدي المواءمة إلى زيادة الابتكار في منتجات المدفوعات عبر الحدود، حيث سيتمكن عدد أكبر من مزوّدي خدمات الدفع من تقديم خدمات المدفوعات عبر الحدود، ولن تقيدهم متطلبات الترخيص الصعبة.

أنظمة الصرف الأجنبي – قد تؤدي المواءمة بين الأنظمة إلى تبسيط عملية إعداد التقارير لمزوّدي خدمات الدفع ومنحهم إمكانية الوصول إلى الصرف الأجنبي بأسعار تنافسية. تلغي الأنظمة المعقدة التي تنطوي على عمليات يدوية مُسبقة وغير فعالة، بما في ذلك طلب السلطات للإفراج عن المدفوعات، أي ميزة زمنية يتمتع بها نظام الدفع الفوري (IPS) عن العروض غير الرسمية السريعة والقوية، وتزداد التكاليف التشغيلية مع قيام الأطراف المختلفة في سلسلة القيمة بإضافة مستوى آخر من الامتثال والعناية الواجبة للتحقق من الأطراف الثالثة (مقابلات مع الأطراف المعنية ، 2023). ويمكن لهذه الأنظمة أيضًا أن تحدد نوع المزود المسموح له بالتعامل بالعملة الأجنبية، مما يؤدي إلى أسواق مشوهة حيث تكون أسعار الصرف الأجنبي باهظة الثمن للغاية بالنسبة لشركاء سلسلة القيمة.

بالإضافة إلى ذلك، يتعين،على المدى الطويل، على السلطات تقليص استخدام العملات الصعبة مثل الدولار الأمريكي في التسويات عبر الحدود، وخفض التكلفة والعبء الإداري المصاحبين للعناية الواجبة للتحقق من البنوك المراسلة، وتقليل هوامش الصرف الإضافية والمرهقة على مزوّدي خدمات الدفع[9](PSPs). تعتبر الأعباء الإدارية تلك التي تخص البحث والقرارات المفروضة من هيئات الإيرادات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على مزوّدي خدمات الدفع باهظة التكلفة، حتى وإن لم تتضمن قاعدة عملائهم مواطنين من الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي. وأخيرًا، يتعين على السياسة النقدية أن تعالج نظام تعويم أسعار الصرف الحالي في كل بنك مراسل عن كل زوج عملات من أجل مزوّدي خدمات الدفع، مما يؤدي إلى نفقات متزايدة.

قوانين التجارة الخارجية - تحدد كيف تنطبق الصفقات التجارية المتفاوض عليها على القوانين واللوائح الحالية. يمكن أن تنشئ اتفاقيات التجارة وقانون التجارة الخارجية المرتبط بها معيارًا موحدًا للقبول المتبادل لاستخدام النقود الإلكترونية عبر الحدود. تُساهم مواءمة أطر المدفوعات ذات المستوى الرّفيع ومعايير ومبادئ القبول المنصوص عليها بموجب اتفاقيات التجارة الإقليمية والقارية أو المعاهدات المتعددة الأطراف، في تبسيط رموز معاملات ميزان المدفوعات والعناية الواجبة والمتطلبات من الوثائق التي يلتزم بها مزوّدو خدمات الدفع لتسهيل المدفوعات عبر الحدود بشكل أكثر فعالية.

سهولة إجراء المدفوعات

قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلاح- قد يؤدي تنفيذ الآليات القائمة على الأدلة، وتلك المتناسبة مع حجم المخاطر إلى تخفيف عبء الامتثال على المستخدمين النهائيين أصحاب الدخل المنخفض، ومزوّدي خدمات الدفع الذين يقدمون لهم الخدمات. سيؤدي النهج القائم على المخاطر، والمتوافق مع المخاطر الإقليمية، إلى زيادة فعالية إدارة المخاطر الإقليمية، وذلك لمعالجة متطلبات الامتثال المُرهقة العابرة للحدود القائمة اليوم بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلاح. تؤدي المواءمة إلى ظهور متطلبات ملائمة للغرض تخص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلاح، بغض النظر عن الولاية القضائية أو الممرات، وذلك يعزز سياسة العناية الواجبة للتحقق من المنتجات عالية المخاطر و/أو المستخدمين النهائيين، مع تخفيف الامتثال المفرط للعناصر الأقل خطورةً.

أطر عمل متوافقة لسياسة اعرف عميلك/إجراءات العناية الواجبة للتحقق من العملاء، لا سيما إطار عمل مبدأ "اعرف عميلك" الإلكترونية (eKYC) - قد يؤدي ذلك بالنسبة للمستخدمين النهائيين والمؤسسات، إلى الحد من عبء جمع وثائق الهوية والتحقق منها أثناء عمليات الإعداد وإعادة الاعتماد. على سبيل المثال، أقر مجلس الأعمال التجارية التابع للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (CBC) في الإطار النموذجي لسياساته بشأن مدفوعات التجزئة الرقمية، بعدم اتساق أو الغياب التام للنهج المُلائمة القائمة على المخاطر التي تخص إجراءات اعرف عميلك (KYC) / العناية الواجبة للتحقق من العملاء (CDD)، وذلك في جميع الدول الأعضاء (Comesa Business Council 2021). يجب أن تعمل الأطر المختلفة على تنسيق المتطلبات الخاصة بالوثائق وإثبات الهوية لاستخدامها في سياسة "اعرف عميلك"، والإذن باستخدام بيانات العميل في مبدأ "اعرف عميلك" الإلكترونية (eKYC)، والمراقبة المستمرة المطلوبة للعناية الواجبة للتحقق من العملاء (CDD)، ومعايير العناية الواجبة للتحقق من المؤسسات بين مزوّدي خدمات الدفع. يكون مزوّدو خدمات الدفع أكثر استعدادًا للتشغيل البيني عندما تثق المؤسسات في إجراءات العناية الواجبة للتحقق من العملاء (CDD) وعند تخفيف العبء الذي يفرضه مبدأ "اعرف عميلك" (KYC). ينتج عن المواءمة تحقق متطلبات "اعرف عميلك" (KYC) المناسبة للمستخدمين النهائيين وإجراء عمليات العناية الواجبة للتحقق من العملاء القائمة على المخاطر لمزوّدي خدمات الدفع، بما يتماشى مع تقييمات المخاطر الوطنية أو الإقليمية.

[9] غالبًا ما تفرض البنوك المركزية قواعداً تخص قابلية تداول العملات، تمنع الأشخاص من تحويل الأموال من دول أخرى، والاحتفاظ بحسابات بنكية بالعملة الأجنبية. وهذا يؤثر بشكل مباشر على كيفية تنفيذ السياسة النقدية. تتطلب البنوك المركزية إدارة احتياطيات العملة الأجنبية لديها بشكل جيد، خاصةً عند شراء منتجات مهمة مثل الوقود. ولهذا السبب، فهي بحاجة إلى الدولارات في كثير من الأحيان من الدول المجاورة.

العمليات التشغيلية لمزوّدي خدمات الدفع

معايير نظام الدفع المشتركة أو المتوافقة - توحيد مقاييس المراسلة والأمن، فهي على سبيل المثال، لا الحصر، عناصر مهمة للمواءمة عبر الحدود حتى لا يضطر مزوّدو خدمات الدفع إلى الانخراط في تجربة مُكلفة للتكيف مع المعايير المتباينة في مختلف الولايات القضائية. وتؤدي المواءمة إلى خفض التكاليف التشغيلية لمزوّدي خدمات الدفع بسبب الدمج الأبسط في أنظمة الدفع وشركاء سلسلة القيمة في المدفوعات عبر الحدود. لا يزال نظام سويفت (SWIFT) يؤدي دورًا مهمًا بعد مرور ما يقرب من 50 عامًا من نشأته بسبب معيار المراسلة المشترك، وبروتوكول الاتصال الآمن المتوافق مع احتياجات أعضائه، فضلًا عن الحافز المستمر على التجديد وتحقيق الملائمة. يعمل نظام دفع EMV على غرار ذلك. فوجود معيار للمدفوعات في أفريقيا يمكن أن يكون بمثابة الأساس لمدفوعات أكثر فعاليةً عبر الحدود.

قوانين حماية المستهلك - من خلال مواءمتها، يمكن للمنظمين تبسيط متطلبات إعداد التقارير والمتطلبات التشغيلية بالنسبة لمزوّدي خدمات الدفع على المستوى الإقليمي، وضمان التعامل مع النزاعات التي تنشأ بين العملاء بشكل ملائم. ومن أجل التنسيق، ينبغي إعطاء الأولوية لعمليات تقديم الشكاوى وحل النزاعات، فضلاً عن الإفصاح والشفافية. تضمن المواءمة للمستخدمين النهائيين ومزوّدي خدمات الدفع بأن المعاملات تتمتع بحماية متساوية بغض النظر عن مصدرها.

اللوائح التنظيمية الخاصة بالبيانات - قد يُخفض تنسيق الأحكام الخاصة بمتطلبات توطين البيانات واستخدام البيانات المطلوبة للمدفوعات عبر الحدود التكاليف التشغيلية ويخفف حدة التعقيدات بالنسبة لمزوّدي خدمات الدفع. وتؤدي اللوائح التنظيمية الحالية إلى ظهور متطلبات امتثال معقدة وصعبة، خاصةً عندما يتطلب الأمر نشر الخوادم المحلية. على سبيل المثال، يتعين على جميع البنوك المرخصة في رواندا الاحتفاظ ببياناتها الأولية داخل حدود البلاد. وبالمثل، يجب على جهات إصدار النقود الإلكترونية الأوغندية الاحتفاظ بمراكز البيانات الأساسية لأنظمة الدفع داخل حدود أوغندا (Kugler 2021).

ومن خلال مواءمة المعايير الإقليمية أو على نطاق القارة، يمكن وضع أحكام واضحة لضمان أن تخزين البيانات السحابية يحمي مبادئ سيادة البيانات الوطنية، وحقوق البيانات الشخصية. يمكن تقييم المخاطر الأمنية بشكل شامل، والتخفيف من حدتها دون تطبيق متطلبات تخزين البيانات المحلية الصارمة للغاية. يمكن أن تُفضي المواءمة إلى نهج مشترك لإيجاد حلول حديثة لتخزين البيانات من أجل تمكين نماذج الأعمال المبتكرة المرتبطة بالمدفوعات عبر الحدود، دون إجبار مزوّدي خدمات الدفع على بناء بنية تحتية زائدة عن الحاجة.

يعمل الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمناطق النقدية مثل المنطقة النقدية لغرب أفريقيا (WAMZ)، والاتحادات النقدية مثل الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC)، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (WAEMU)، جنبًا إلى جنب مع شركائهم لمواءمة القوانين واللوائح الخاصة بالمدفوعات، بهدف خلق بيئة دفع أكثر سلاسة وكفاءة داخل مناطقهم. يقدم الإطار 2.1 نظرة عامة على المجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحادات النقدية والمناطق النقدية العشرة مجتمعين. وتؤدي هذه المؤسسات الإقليمية دورًا محوريًا في مواءمة اللوائح التنظيمية والسياسات التي تخص مدفوعات التجزئة عبر الحدود. يسرد الجدول G.1 في الملحق "ز" من تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) في أفريقيا 2023 مختلف الهيئات التنفيذية المتصلة. يتوجب على المؤسسات الإقليمية تعزيز التعاون والتآزر، لا سيما في مجال المدفوعات عبر الحدود.[10] فهي تجتمع بانتظام مع ممثلي البنوك المركزية لوضع أهداف السياسة الإقليمية التي تنفذها البنوك المركزية على المستوى المحلي. يوضح الجدول G.2 في الملحق "ز" من تقرير SIIPS 2023 الأبحاث التي تشير إلى التباين في المجالات التنظيمية المذكورة في هذا الفصل، في حين يسرد الجدول G.3 مختلف المبادرات الجارية.

[10] على سبيل المثال، جرى إنشاء لجنة الإشراف على نظام المدفوعات (PSOC) التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) لتحسين التعاون والتنسيق بين البنوك المركزية فيما يتعلق باستراتيجية الدفع عبر الحدود (Committee of Central Bank Governors, 2021). وبالمثل، يكمن الهدف الأساسي لإنشاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) في تعزيز التعاون والتكامل لإنشاء اتحاد نقدي اقتصادي، مما يعني تحقيق المواءمة في اللوائح والسياسات المرتبطة بالقطاع المالي (Zoma & Wendpanga, 2022).

الإطار 2.1 | المجتمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا

يُشار في هذا التقرير إلى سبع مجموعات اقتصادية إقليمية (RECs) وجماعة اقتصادية إقليمية واتحاد نقدي واحد واتحاد نقدي واحد ومنطقة نقدية واحدة في أفريقيا:

المجتمعات الاقتصادية الإقليمية:

- **اتحاد المغرب العربي (UMA)** تأسس في عام 1989، ويضم في عضويته الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس.
- البلدان الخمسة عشر الأعضاء في **الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)** هي بنين وبوركينا فاسو والرأس الأخضر وكوت ديفوار وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا ومالي والنيجر ونيجيريا والسنغال وسيراليون وتوغو. أنشئت معاهدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) في عام 1975.
- **الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)** تأسست في عام 1992، وهي تضم أنغولا وبوتسوانا وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإسواتيني وليسوتو ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وموزمبيق وناميبيا وسيشيل وجنوب أفريقيا وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي.
- **جماعة شرق أفريقيا (EAC)** هي منظمة حكومية دولية تتألف من سبعة بلدان في منطقة البحيرات الكبرى: بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا ورواندا وجنوب السودان وتنزانيا وأوغندا. تأسست عام 1967، وتم إحياؤها عام 2000.
- **السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (COMESA)** هي مجموعة اقتصادية إقليمية تشكلت في عام 1994 مع جزر القمر وجيبوتي ومصر وكينيا وليبيا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس ورواندا وسيشيل والصومال والسودان وتونس وزامبيا وزيمبابوي.
- **الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)** تأسست عام 1996 وتضم ثمانية بلدان في شرق أفريقيا ـ جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال وجنوب السودان والسودان وأوغندا (إريتريا غير نشطة حاليًا).
- **الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS)** هي أنغولا وبوروندي والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية وغابون ورواندا وسان تومي وبرينسيبي. تأسست الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS) في عام 1983.

المناطق والاتحادات النقدية:

- المجتمعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد النقدي: **الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC)** هي منظمة دول أنشأتها الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وغابون، تأسست في عام 1994. شكلت الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC) اتحادًا نقديًا، باستخدام فرنك الاتحاد المالي الإفريقي المُستخدم في وسط أفريقيا كعملة مشتركة في عام 1999.
- الاتحاد النقدي: في عام 1994، تأسس **الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (WEAMU)**، وهو منظمة تتألف بشكل أساسي من ثماني دول غرب أفريقية ناطقة بالفرنسية، تشمل بنين وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا بيساو (غير ناطقة بالفرنسية) ومالي والسنغال وتوغو. تتقاسم الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (WEAMU) عملة مشتركة، وهي فرنك الاتحاد المالي الإفريقي المُستخدم في غرب أفريقيا.
- منطقة نقدية (لا توجد عملة مشتركة) تأسست **المنطقة النقدية لغرب أفريقيا (WAMZ)** في عام 2000، وهي مجموعة تتكون من ست دول ضمن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) - غامبيا وغانا وغينيا ونيجيريا وسيراليون - التّي أسّست المنظمة معًا في عام 2000، وليبيريا التي انضمت في عام 2010.

وتؤخذ المبادرات في الغالب أجهزة إقليمية بمساعدة منظمات خارجية. وكثيراً ما تضطلع الأجهزة الإقليمية بدورها بفضل المساعدة المالية والتقنية المُقدمة من شركاء التنمية، مثل البنك الأفريقي للتنمية (AfDB)، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (UNCDF)، والبنك الدولي. وتعد المجموعات الاقتصادية الإقليمية بمثابة منتديات هامة، فهي تحدد الموضوعات لصناع القرار المحليين القادرين على بدء التغييرات التنظيمية المحلية المطلوبة. ومع ذلك، فقد أثبتت منظمات التنمية الخارجية دورها الفعال في هذه العملية أيضًا، حيث جمعت بين الخبرة والحيادية في ظل تباين الأجندات السياسية. تتمتع البنوك المركزية المحلية/الإقليمية المعنية بوضع جيد بصفتها وكيل تغيير، ومستشاراً للحكومة المركزية في الأوضاع التي تستدعي تنفيذ الإصلاح التشريعي أو التعديلات التشريعية لمواءمة القوانين في جميع أنحاء المنطقة.

3.0 | كيف يمكن مواءمة اللوائح التنظيمية؟

قد يساهم صناع القرار والجهات التنظيمية على مستوى العالم في الجهود التي تبذلها البنوك المركزية والجهات التنفيذية في أفريقيا لتحقيق المواءمة. على الرغم من ذلك، يتعين النظر بعناية في تسلسل التغييرات التنظيمية المحلية والمبادرات الإقليمية ونطاق توازنها. فقد يؤدي التسلسل غير الصحيح إلى تحقيق مواءمة غير ناجحة أو يتعذر الوصول إليها. وقد يساهم إجراء تشخيصات تقييمية في مجال المدفوعات التنظيمية الإقليمية والفجوات القائمة الجهات التنظيمية المحلية على توجيه جهودها.

عادةً ما تقتضي مواءمة القوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بالدفع المرور بثلاث مراحل متداخلة ومتكررة، كما هو موضح في الشكل 5.3.

العنصر الأساسي الأول، صياغة السياسات— تدور حول تطوير السياسة على المستويين الإقليمي والمحلي. توفر السياسة على المستوى الإقليمي خارطة الطريق من خلال تطوير الأهداف والمبادئ المشتركة. قد تستغرق مرحلة صياغة هذه السياسات والأطر مدة تتراوح بين سنة إلى خمس سنوات اعتمادًا على عمليات التشاور.

العنصر الأساسي الثاني، تنسيق الإطار التنظيمي— يتطلب ذلك تكييف الأهداف الإقليمية مع بيئة السياسات المحلية والأطر التشريعية القائمة. كما تشمل التغيير الفعلي للأطر التنظيمية. وقد تكون هذه العملية متكررة، حيث تؤثر الحقائق المحلية على السياسة الإقليمية المُحددة تحت العنصر الأساسي الأول. ويمكن أن تستغرق الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تشكل أساس الاتفاقيات الإقليمية ما بين سنتين إلى عشر سنوات، حسب مدى تعقيد الموضوع ووضوح العمل المُكلفة به الجهات التنظيمية.

العنصر الأساسي الثالث، ترسيخ الاتفاقيات التجارية— يتضمن ذلك إصلاح الاتفاقيات الإقليمية من خلال أنظمة دفع قوية، على سبيل المثال، الاتفاقيات التجارية، وتنفيذ اللوائح التنظيمية، والقوانين المحلية المماثلة. تنطوي على دمج الأهداف التي تدعمها الإصلاحات التنظيمية والسياسية في القطاعات الأخرى التي تؤثر على المدفوعات عبر الحدود. يمكن أن يستغرق التنفيذ الكامل للاتفاقيات التجارية ما بين سنوات وعقود، بناءً على عدد الولايات القضائية، ودقة الاتفاق.

الشكل 3.0 | العناصر الأساسية للمواءمة التنظيمية

3.1 العنصر الأساسي الأول: صياغة السياسات على المستويين الإقليمي والمحلي

من الضروري وجود سياسة إقليمية واضحة المعالم لتحديد أهداف للجهات التنظيمية عبر الولايات القضائية من أجل التعاون والتنسيق في مجال الدفع عبر الحدود.

قد ترصد الأبحاث وأنشطة الإصلاح الإقليمية ثغرات المواءمة والأولويات المطلوبة لكي تتحقق، مما يساعد صناع القرار على فهم السياق المحلي وتوجيه جهودهم.

ويقود هذا البحث منظمات بحثية خارجية، مثل مؤسسة AfricaNenda، أو التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) أو البنك الدولي أو صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال (UNCDF)، على سبيل المثال لا الحصر، من أجل تقديم منظور محايد.

وتقدم أبحاث التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) حول مدفوعات التجزئة والتحويلات المالية عبر الحدود في منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (EECA) نظرة عامة على سياق مدفوعات التجزئة عبر الحدود والمشروعات الحالية والقضايا/الثغرات الرئيسة في المنطقة التي تستدعي اهتمام صناع القرار على الصعيد الإقليمي/المحلي (AFI 2021). واستنادًا إلى الفجوات المُبينة في التقرير، دعم التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الجهات التنظيمية وصناع القرار من الدول الأعضاء لوضع إطار إقليمي يخص مبدأ "اعرف عميلك" الإلكترونية (eKYC)، والهوية الإلكترونية[11]. يوفر الإطار مبادئ توجيهية وأفضل الممارسات لبلدان منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (EECA) للاستفادة منها (AFI 2021).

إنشاء مخطط/خارطة طريق إقليمية ذات نقطة نهاية للتكامل المالي توفر الوضوح للجهات التنظيمية من مختلف الولايات القضائية.

وضعت العديد من المناطق مخططات إقليمية شاملة للتكامل المالي. وتوضح الأمثلة الواردة أدناه كيفية تطوير نهج تنظيمية للتكامل المالي. يعد تأييد جميع الدول الأعضاء ومشاركتهم منذ البداية بادرة مهمة للمخططات الإقليمية.

[11] تتكون منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (EECA) من 22 دولة، وهي ألبانيا وأرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا والبوسنة والهرسك وبلغاريا وجورجيا وكازاخستان وكوسوفو وقيرغيزستان ولاتفيا ومولدوفا والجبل الأسود وبولندا ورومانيا وروسيا وصربيا وطاجيكستان وتركمانستان وأوكرانيا وأوزبكستان.

- اعتمدت رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) خطة عمل استراتيجية تحت عنوان "مخطط رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN 2025)"، بهدف تحقيق التكامل على مستوى المنطقة في مجالات التجارة والاستثمار والمدفوعات[12]. أعدّ كل قطاع مشارك في جهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) لتحقيق التكامل خطة عمل استراتيجية (SAP) لتوجيه جهود الرابطة. واعتمد وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) خطة العمل الاستراتيجية الشاملة في عام 2016[13]. ومنذ ذلك الحين، اتخذت دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) مبادرات ثنائية ومتعددة الأطراف لربط مناطقها الداخلية بأنظمة التسويات الإجمالية الآنية، واعتماد تنسيق مراسلة موحد (مثل معيار الأيزو رقم 20022). وربطت سنغافورة وتايلاند أنظمة الدفع السريع في أبريل 2021. وفق مقالة نُشرت في مارس 2022 على موقع مُورد المعلومات Centralbanking.com، عالج النظام المتصل 200,000 معاملة عبر الحدود، بقيمة 44 مليون دولار (Central Banking 2022).

يمكن لمجموعات العمل أو المنتديات الإقليمية التنظيمية إنشاء هدف مشترك، ومعالجة قيود محددة من أجل تنسيق تطوير معايير أنظمة الدفع، والتطرق إلى الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

- تسمح المنتديات للجهات التنظيمية بمناقشة أساليب الرقابة الخاصة بمزوّدي خدمات الدفع المحليين والعابرين للحدود وتعزيز التعلم من الأقران بين الجهات التنظيمية ودفع عجلة تطوير أساليب مشتركة للرقابة.

- في عام 2010، أنشأ المعهد النقدي لغرب أفريقيا (WAMI) مجمعًا من المشرفين (CoS) من أجل المشرفين البنكيين، والمؤسسات غير البنكية بهدف تعزيز التعاون الإشرافي ومواءمة العمليات. وتجتمع المؤسسات مركزيًا لتعزيز التعاون وتطوير الأطر الإقليمية. يوفر مجمع المشرفين منتدى لتبادل المعلومات وبناء القدرات. وضع المعهد النقدي لغرب أفريقيا (WAMI) خرائط طريق لتنفيذ الرقابة القائمة على المخاطر ولوائح بازل 2 البنكية. وعمل أيضًا على مواءمة إطاره للتمويل متناهي الصغر، وإنشاء لجان تنظيمية احترازية (West African Monetary Agency 2021).

- واستنادًا إلى هدف عام 2025 للتكامل المالي الخاص بخطة رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، أنشأت الرابطة لجنة العمل المعنية بأنظمة الدفع والتسوية وتحالف المدفوعات الإلكترونية وهي مبادرة شراكة بين القطاعين العام والخاص (World Economic Forum 2020). نتيجةً لذلك، تم التوقيع على العديد من اتفاقيات التعاون، بما في ذلك اتفاقية بين السلطات النقدية في سنغافورة وهونغكونغ لتسهيل إحالات الشركات المبتكرة بين ولايتين قضائيتين ومشاركة المعلومات وتبادل الخبرات لأغراض الابتكار المالي (Dunn and Scanlon 2017).

- لجنة محافظي البنوك المركزية (CCBG) هي لجنة من محافظي البنوك المركزية في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي [14](SADC). وأدت المجموعة دورًا رئيسًا في جمع البنوك المركزية المعنية

[12] تتكون دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) من عشر دول، وهي بروناي وكمبوديا وإندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام.

[13] تشمل رؤية تكامل القطاع المالي لعام 2025 ثلاثة أهداف استراتيجية - وهي التكامل المالي والشمول المالي والاستقرار المالي - وثلاثة مجالات شاملة - تحرير حساب رأس المال وأنظمة الدفع والتسوية وبناء القدرات. يتضمن المخطط تطوير مبادئ توجيهية لإنشاء أنظمة تنظيمية متواءمة، كما أدى إلى إطلاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمبادرة ربط المدفوعات (2019) وإنشاء إطار الشمول المالي (2018).

[14] تعمل لجنة محافظي البنوك المركزية (CCBG) كمنصة لمحافظي البنوك المركزية للتعاون وتنسيق سياساتهم وأنشطتهم الخاصة بالقضايا النقدية والمالية. تشمل الوظائف تعزيز التعاون الإقليمي وتوفير منصة لتبادل المعلومات وتطوير السياسات والاستراتيجيات وتسهيل بناء القدرات والمساعدة التقنية وتمثيل مصالح الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) في المنتديات الدولية (Committee of Central Bank Governors n.d.).

للتوصل إلى اعتراف متبادل لترخيص مزوّدي خدمات الدفع الراغبين في المشاركة في معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB).

تُعتبر القوانين النموذجية الموضوعة على المستوى الإقليمي أدلة إرشادية للبلدان المعنية لتقييم الأطر التنظيمية المحلية.

تستند القوانين النموذجية الخاصة بموضوع معين إلى أفضل الممارسات وعادة ما تُصاغُ لأول مرة من طرف لجنة إقليمية، ثم تطلب بعد ذلك الحصول على آراء الخبراء العالميين، مثل صندوق النقد الدولي. تُقدم القوانين إلى ممثلي البنك المركزي للإقرار عليها، ثم تُرسل إلى محافظي البنوك المركزية المعنيين عند الانتهاء منها. لا يمكن تنفيذ القوانين النموذجية إلا من خلال تكليفات واضحة للبنوك المركزية والجهات التنظيمية الأخرى لتعزيز مبادئ التعاون والاعتراف المشترك والثقة في الجهات التنظيمية من ولايات قضائية مختلفة.

- تتمتع منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) بمجموعة من القوانين النموذجية التي توضح حالات التوافق بين الجهات التنظيمية. يضع القانون النموذجي للبنك المركزي الخاص بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (2009) (SADC) وبروتوكول التمويل والاستثمار (2016)،الأساس للتعاون الإقليمي بين البنوك المركزية ومواءمة الأطر القانونية والتشغيلية. وقد أدت هذه الأطر الإقليمية الشاملة إلى توافق القوانين المحلية. اعتمد بنك تنزانيا قانونًا جديدًا للمؤسسات البنكية والمالية في عام 2018، وهو يتضمن أحكام قانون البنك النموذجي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)؛ وقد اعتمد البنك الاحتياطي في جنوب أفريقيا أجزاء من قانون البنك النموذجي (Mfunwa and Lubinda 2018).

- وبالمثل، قدم المعهد النقدي لغرب أفريقيا (WAMI) في المنطقة النقدية لغرب أفريقيا (WAMZ)، قانونًا بنكيًا نموذجيًا لمزوّدي خدمات الدفع البنكيين، والشركات المالية القابضة. تعمل البلدان المختلفة حاليًا على مراجعة القانون النموذجي، وإجراء تقييمات بشأن الثغرات المحلية.

- تمتلك جماعة شرق أفريقيا (EAC) سياسة نموذجية بشأن المعاملات الإلكترونية وتعتزم إنشاء إطار تمكيني موحد للمنطقة (East African Communications Organization 2017).

3.2 العنصر الأساسي الثاني: تنسيق الأطر التنظيمية

تُعدُّ الأطر وأهداف السياسات المُحددة في العنصر الأساسي الأول بمثابة دليل يساعد على تنفيذ التغييرات التنظيمية على المستوى المحلي. وفي مختلف المناطق، كان هناك العديد من الدروس المستفادة، مثل:

المتطلبات التنظيمية المناسبة للترخيص المحلي تضع المعايير الملائمة لمزوّدي خدمات الدفع عبر الحدود.

بينما كان من الضروري معالجة العديد من المجالات التنظيمية على الصعيد المحلي، إلا أن العائق التشغيلي الرئيس الذي يواجه المدفوعات عبر الحدود، وذلك وفق مراجعة الأدبيات والمقابلات مع الأطراف المعنية، هو الافتقار إلى التراخيص المناسبة بالنسبة لمزوّدي خدمات الدفع. ببساطة، عندما يخضع المشاركون الجدد المبتكرون، مثل شركات التكنولوجيا المالية التي لا تقبل الودائع، لنفس المعايير التنظيمية التي تخضع لها البنوك المُستقبلة للودائع أو غيرها من المنظمات المهمة هيكليًا، فذلك من شأنه أن يثنيهم عن المشاركة في السوق. وفي المقابل، تشجع أطر الترخيص الملائمة دخول جهات فاعلة بديلة، مما يعزز الابتكار ويجعل الأمر أكثر فعاليةً من حيث التكلفة بالنسبة لمزوّدي الخدمات، وذلك بهدف خدمة المستهلكين المهمشين سابقًا ذوي الدخل المنخفض. ويعمل الترخيص المتناسب مع حجم المخاطر على خفض التكلفة عن طريق تخفيف عبء الامتثال الواقع على مزوّدي خدمات الدفع، وبالتالي خفض رسوم المعاملات عبر الحدود بالنسبة للمستخدمين النهائيين. هناك بعض الأمور التي تسبق هذا الأمر.

- وغالبًا ما تصبح أطر الترخيص المُعتمدة من جنوب أفريقيا معياراً فعلياً للبنوك المركزية التابعة لولايات قضائية أخرى في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC). يمنح البنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا تراخيص للوكلاء المعتمدين الذين يعملون في الصرف الأجنبي بصلاحيات محدودة (ADLAs) بناءً على التصنيفات المرتبطة بأنواع أنشطة الدفع. ويسمح ترخيص الوكلاء المعتمدين الذين يعملون في النقد الأجنبي بصلاحيات محدودة (ADLA)، الذي تم تنفيذه في عام 2014، للمؤسسات غير البنكية بتقديم خدمات الدفع عبر الحدود، وتشجيع التحويلات المالية، على أساس تصنيفات متطلبات رأس المال. وبعد تطبيق هذا النظام في عام 2014، احتدمت المنافسة وانخفضت الأسعار. وتستهدف خدمات ترخيص الوكلاء المعتمدين الذين يعملون في النقد الأجنبي بصلاحيات محدودة (ADLA) التحويلات المالية منخفضة القيمة، ويتم تسعيرها بشكل أكثر تنافسيةً للمعاملات منخفضة القيمة (IFAD 2022). واعتمدت

بلدان أخرى في المنطقة النقدية المشتركة (CMA) إطارًا مماثلاً، وهي إسواتيني وليسوتو وناميبيا والدول المجاورة غير الأعضاء في المنطقة النقدية المشتركة، مثل زيمبابوي (FinMark Trust 2021b). وفي الفترة الممتدة من 2016 إلى 2018، زادت التحويلات الرسمية المُرسلة من جنوب أفريقيا إلى ملاوي بأكثر من 170%. ترجع معظم هذه الزيادة إلى تقديم عدد أكبر من حاملي ترخيص ADLA خدماتهم (FinMark Trust 2021b).

- ويشرف بنك غانا على اثنين من مزوّدي خدمات الدفع من حاملي "الترخيص القياسي"، إلى جانب أربعة من حاملي "الترخيص المتوسط"، وذلك بناءً على متطلبات رأس المال المختلفة (Bank of Ghana 2023). ويقر البنك المركزي نهج الترخيص متعدد المستويات، الذي يصنف تراخيص مزوّدي خدمة الدفع وفق النشاط الذي يشارك فيه مزوّدي خدمات الدفع. ويسمح الترخيص القياسي لمزوّدي خدمات الدفع بالاتصال بمزوّدي خدمات الدفع على المستوى المحسن لتقديم تطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول. يتصل مزوّدو خدمات الدفع من حاملي الترخيص المتوسط بمزوّدي خدمات الدفع أصحاب الترخيص المحسن لتوفير تجميع المدفوعات وتجميع الفواتير/التجار، ونشر نقطة الخدمة وتطبيق الدفع عبر الهاتف المحمول وطباعة خدمات أدوات الدفع غير النقدية (Bank of Ghana بدون تاريخ).

- وعملت الجهات التنظيمية في الفلبين وماليزيا على تبسيط عمليات الترخيص لمزوّدي خدمات الدفع غير البنكيين من خلال اعتماد متطلبات تنظيمية متناسبة مع حجم المخاطر، و تمثّل هذا التبسيط في منح ترخيص فقط لمزوّدي خدمة التحويلات المالية الذين يقدمون عرض قيمة واضح للمستخدمين النهائيين. وشُجعت الجهات الفاعلة الصغيرة التّي لا تستطيع الامتثال للقواعد المُبسطة لكي تصبح شبكات وكلاء. أدخلت الفلبين منصة ترخيص لمزوّدي خدمات التحويلات المالية، وهي لا تتطلب سوى التسجيل، وإعداد التقارير الأساسية. وانخفضت تكلفة إرسال التحويلات المالية عبر ممر ماليزيا - الفلبين حيث بلغت المقدار الذي حددته الأمم المتحدة البالغ 3%، وذلك بفضل تبسيط الامتثال لمزوّدي الخدمات غير البنكية (CGAP, 2019c).

- يوفر جواز السفر للمدفوعات عبر الحدود آلية لخفض تكاليف الامتثال. عند تحقق الاعتراف المتبادل، تقبل الجهات التنظيمية الممارسات التنظيمية لولاية قضائية أخرى. يقر الطرفان على اللوائح التنظيمية للدفع الخاصة بكل منهما على اعتبار أنها تقدم درجة متساوية من الحماية ومتناسبة مع حجم المخاطر. ويجوز تحقيق الاعتراف المتبادل من خلال ترتيبات ثنائية بين جهتين تنظيميتين، أو من خلال ترتيبات متعددة الأطراف مع ثلاثة بلدان أو أكثر. وتسير هذه العملية بسلاسة أكبر عندما تتلاق الجهات التنظيمية المحلية حول مبادئ دولية محددة على نطاق واسع، مثل مبادئ بازل الأساسية.

داخل الاتحاد الأوروبي (EU)، يجوز لمزوّدي خدمات الدفع المرخصين في إحدى الدول الأعضاء الحصول على "ترخيص جواز سفر" لممارسة الأعمال التجارية في دولة عضو أخرى. ويتماشى هذا مع توجيه خدمة الدفع (PSD2)، استنادًا إلى مبدأ الاعتراف المتبادل، والتدابير الاحترازية المتوائمة (European Banking Authority بدون تاريخ). تُخفّف متطلبات الإشراف والتنظيم المفروضة على المؤسسات الأقل عرضةً للخطر مقارنةً بالمؤسسات الأكبر حجمًا، في الهيكل فوق الوطني لآلية الإشراف الموحدة في البنك المركزي الأوروبي ووفق توجيه خدمة الدفع (European Central Bank)، (PSD2 2019). أدى تنفيذ نهج جواز السفر الموحد بموجب قوانين توجيه خدمة الدفع (PSD2) إلى تخفيض الرسوم للمستخدمين النهائيين في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي: انخفضت الرسوم بين الأفراد (P2P) العابرة للحدود بنسبة 5% تقريبًا لعملاء البنوك، و2.5% للعملاء غير البنكيين (BIS 2022c).

قد تساعد الممارسات/الأطر الإقليمية في المضي قدمًا نحو تبادل العملات والتسويات المحلية.

كما هو موضح في الأقسام السابقة، تساهم إدارة الصرف الأجنبي بدرجة كبيرة في التكاليف المرتبطة بالمدفوعات عبر الحدود. فيقضي تبادل العملات المحلية مباشرةً مع بعضهم البعض، بدلًا من الاعتماد على العملات الأساسية مثل الدولار الأمريكي أو اليورو أو الجنيه الاسترليني، على الوسطاء مرتفعي التكلفة، وقد يُقصّر أوقات التحويل، مما يتيح استخدام التحويلات المالية والمدفوعات التجارية شبه الفورية.

- تأسست أطر إقليمية في رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) لتسهيل تسوية العملات المحلية. ويشجع إطار تسوية العملة المحلية (LCSF)، الذي أنشئ في عام 2016 بين إندونيسيا وماليزيا وتايلاند، على استخدام العملات المحلية على نطاق أوسع لتسهيل التجارة والاستثمار في هذه البلدان. تتضمن المبادرة مجموعة من الاتفاقيات الثنائية بين البنوك المركزية لاستخدام عملاتها الخاصة في التسويات عبر الحدود، والتجارة المتبادلة من خلال البنوك التجارية المعيّنة كوكلاء تبادل العملات، وهي تُعرف أيضًا باسم خدمات التسوية لأوامر دفع عملة مقابل عملة. ويسمح الإطار بإجراء المعاملات الثنائية بالعملات المحلية لتقليل الاعتماد المفرط على الدولار الأمريكي (Muhammad 2023; Ito, Hiro, Kawai, and Masahiro 2021). واتسع نطاق التعاون ضمن إطار تسوية العملة الأجنبية (LCSF) ليشمل الصين واليابان (من خلال مذكرات التفاهم). على الرغم من استمرار سيطرة الدولار الأمريكي على التجارة في المنطقة، فقد ارتفع إجمالي المعاملات التجارية من خلال إطار تسوية العملة المحلية (LCSF) باستخدام عملات البات التايلندي والرينغيت الماليزي من 1.4% في عام 2018 إلى 4.1% في عام 2020 (Phoebe 2022). بالإضافة إلى ذلك، شهد ممر التحويلات بين تايلاند وإندونيسيا انخفاضًا في التكلفة بنسبة 7% منذ عام 2016 (World Bank 2022a).

- تسمح معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB) بإجراء تسويات للراند الجنوب أفريقي من خلال نظام التسويات الإجمالية الآنية التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)، والذي يعتمد على الودائع في البنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا. أدى هذا إلى خفض عدد الودائع المراسلة من حوالي 13 وديعة إلى وديعة مراسلة واحدة بالراند، وأخرى بالدولار الأمريكي، اعتمادًا على متطلبات التسوية الخاصة بكل بلد.

يمكن للتدريب أن يساعد الجهات التنظيمية على تكييف اللوائح وتنفيذها بما يتماشى مع الاتفاقيات الإقليمية.

قد تمنح المساعدة على بناء قدرات صناع القرار والجهات التنظيمية المسؤولين القدرة على تحقيق أهداف المواءمة. ويشمل ذلك تحليل المعايير والمساعدة في الصياغة التنظيمية وتقييمات الأثر التنظيمي وتقييم المخاطر لترخيص مزوّدي خدمات الدفع وما إلى ذلك. ويؤدي دعم المؤسسات التنظيمية إلى تعزيز الثقة في المنطقة، حيث تكون الجهات التنظيمية أكثر استعدادًا للاعتراف بممارسات بعضهم البعض نظرًا لتلقي التدريب المناسب.

- تُبذل الجهود المتضافرة في القارة لبناء القدرات من أجل تنفيذ معايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF)، إلى جانب مواءمة أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلاح مما يساعد على رفع مستوى الجهات التنظيمية المحلية ليصل إلى مستوى إقليمي مناسب. يعمل فريق شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي المعني بمكافحة غسل الأموال (ESAAMLG)، وفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا (GIABA) مع الدول الأعضاء لتوحيد الجهود وتكثيفها فيما يخص اللوائح التنظيمية وقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلاح لتعزيز اعتماد الأربعين توصية المُقدمة من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية [15](FATF). تؤدي التقييمات المتبادلة دورًا مركزيًا لمراقبة تنفيذ معايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) في جميع الدول الأعضاء. وبعد تحديد أوجه القصور التي أثارتها التقييمات المتبادلة، تعمل المؤسستان نحو تعزيز القدرة على معالجة الفجوات المُكتشفة. على سبيل المثال، منذ أن أصبحت أنغولا في عام 2012 عضوًا في فريق شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي المعني بمكافحة غسل الأموال (ESAAMLG)، خضعت الدولة لخطة عمل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) من أجل ضمان استيفاء معايير الامتثال التقنية.

[15] يبلغ عدد الدول الأعضاء في فريق شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي المعني بمكافحة غسل الأموال (ESAAMLG)16 دولة، وهي أنغولا وبوتسوانا وإثيوبيا وكينيا وليسوتو وملاوي وموريشيوس وموزمبيق وناميبيا وسيشيل وجنوب أفريقيا وسوازيلاند وتنزانيا وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. أصبحت رواندا عضوًا رسميًا في الفريق شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي المعني بمكافحة غسل الأموال (ESAAMLG)، لكنها لم تقم بعد بدورها بشكل كامل كعضو نشط في المنظمة. أعضاء الفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا (GIABA) السبعة عشر هم بنين والرأس الأخضر وجزر القمر وكوت ديفوار وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا ومالي والنيجر ونيجيريا وساو تومي وبرينسيبي والسنغال وسيراليون وتوغو.

3.3 العنصر الأساسي الثالث: ترسيخ الاتفاقيات التجارية

وعلاوة على أهداف السياسات والمواءمة التنظيمية في المدفوعات، تُعزّز الاتفاقيات خارج قطاع المدفوعات، كما هو الحال في التجارة، أيضًا أهداف المدفوعات. يعتمد وجود الاتفاقيات التجارية على فعالية مسارات الدفع. ولذلك، يتعين التنسيق بين تنظيم المدفوعات والاتفاقيات التجارية بحيث يعزز كل منهما الآخر. وقد يستغرق التنفيذ الكامل لاتفاقيات التجارة الرسمية، لا سيما على المستوى القاري، عقودًا من الزمن، وبالتالي يجب أن تتضمن رؤى بعيدة الأمد تتعلق بتعزيز المبادئ بدلًا من إدخال الإصلاحات المُحددة في المدفوعات.

يجوز استخدام الاتفاقيات التجارية لتعزيز مبادئ المواءمة الأساسية

على الرغم من طول الجدول الزمني المُستغرق لإضفاء الطابع الرسمي على الاتفاقيات التجارية، إلا أنها تشكل أدوات رئيسة لتحقيق مواءمة المدفوعات على المدى الطويل. وقد تتضمن الاتفاقيات التجارية مبادئ المواءمة حول الاعتراف المشترك، والثقة والتعاون لتوفير هدف شامل للجهات التنظيمية المحلية. في حين أن الاتفاقيات التجارية لا يمكن أن تشمل متطلبات وفق كل عملية، وتفاصيل إصلاحات الدفع نظرًا للوتيرة السريعة للتقدم التقني، تعمل هذه الاتفاقيات على تعزيز المعايير والأهداف والسياسات عالية المستوى.

دخلت منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية (AfCTA) حيز التنفيذ في عام 2019؛ وبدايةً من عام 2023، بلغ عدد الموقعين 54 (African Business 2022). يتمثل الهدف من منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية (AfCTA) في تعزيز السوق المشتركة في أفريقيا، وتسهيل قيام الأشخاص بأعمال تجارية عبر القارة وداخلها. تعتمد منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية (AfCTA) على المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتسهيل المدفوعات والتكامل التجاري بين أعضاء تلك المنطقة (African Union 2018). ويغطي بروتوكول التجارة الرقمية الخاص في منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية (AfCTA) إدارة البيانات وتدفقاتها والمعاملات الإلكترونية. على الرغم من أنه لا يزال الوقت مبكرًا لقياس التأثيرات النهائية لمنطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية (AfCTA) على مدفوعات التجزئة عبر الحدود، فأصبحت العديد من الفوائد واضحة بالفعل اليوم. ويعيد مزوّدو خدمات الدفع النظر في الاستراتيجيات التي يتبعونها، ويتوسعون في المزيد من البلدان لجني المكاسب من تعزيز منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية (AfCTA) في مجال التجارة الإلكترونية على المستوى الإقليمي.

أُبرمت اتفاقية شراكة الاقتصاد الرقمي (DEPA) بين شيلي ونيوزيلندا وسنغافورة في عام 2020. هذه الاتفاقية هي الأولى من نوعها التي تركز حصريًا على التجارة في العصر الرقمي. تتضمن فصلاً كاملاً مخصصًا للمدفوعات الرقمية، مع التركيز على المعايير الدولية. على سبيل المثال، تشجع المادة 2.7 من اتفاقية شراكة الاقتصاد الرقمي (DEPA)، الأطراف على العمل معًا لإنشاء إطار تنظيمي متسق للمدفوعات. وضمنت اتفاقية شراكة الاقتصاد الرقمي (DEPA) منذ دخولها حيّز التّنفيذ في عام 2021، أن مزوّدي خدمات الدفع في البلدان المعنية اعتمدوا معايير مقبولة دوليًا، مثل معيار الأيزو رقم 20022 (Ministry of Trade and Industry Singapore n.d.; New Zealand Foreign Affairs and Trade 2020; World Economic Forum 2022). تتناول اتفاقية شراكة الاقتصاد الرقمي (DEPA) العديد من العوائق التنظيمية التي تعرقل التجارة الرقمية، مثل متطلبات توطين البيانات والقيود المفروضة على تدفقات البيانات عبر الحدود المُطبّقة في أفريقيا أيضًا.

ويُشكّل إطلاق المنطقة الموحّدة للمدفوعات باليورو (SEPA) في الاتحاد الأوروبي، فضلًا عن توجيهات خدمات الدفع (PSD1) و(PSD2)، التي تتحكم في الوصول والأمن وثقة المستهلك، مما يدعم الفعالية الشاملة لنظام المنطقة الموحّدة للمدفوعات باليورو (SEPA)، مثالًا يُحتذى به في أفريقيا. يتمتع الاتحاد الأوروبي بأساس متين ومنتدى داعم لتطوير القانون العام بين المشاركين من الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، استغرقت عملية صياغة وإقرار توجيهات خدمات الدفع (PSD1) و(PSD2) خمس سنوات في المتوسط، ثم عامين آخرين ليكونا جزءًا أساسيًا من القانون الوطني. وتهدف توجيهات خدمات الدفع (PSD3)، التي يجري صياغتها حاليًا، إلى معالجة المشكلات التي نشأت منذ إطلاق توجيهات خدمات الدفع (PSD2)، بما في ذلك حق الوصول والاعتراف بمزوّدي الخدمات المرخصين وتطوير التكنولوجيا.

يبرز مثال المنطقة الموحَّدة للمدفوعات باليورو (SEPA) أهمية الإطار الزمني الطويل اللازم، حتى في ظل وجود اتحاد بين الدول على المستويين الوطني والنقدي. كما أنه يسلط الضوء على الطبيعة التكرارية للتوجيهات التي تحفز إمكانية الوصول والاستخدام وتحافظ على أهمية المنصة. على سبيل المثال، تبعًا لتوجيهات خدمات الدفع (PSD2)، يتعين على البنوك الراغبة في المشاركة في المنطقة الموحَّدة للمدفوعات باليورو (SEPA) الاعتراف بالحسابات وفتحها للغير من مزوّدي خدمات الدفع المرخصين ومشاركة البيانات، بعد الحصول على موافقة العميل. وتسعى توجيهات خدمات الدفع (PSD3) الآن إلى تنظيم الإغلاق التعسفي لتلك الحسابات بعد ذلك، بالإضافة إلى وضع أحكام لمزوّدي خدمات الدفع المبتكرين.

أهم درس مُستفاد هو أن أنظمة المدفوعات الشاملة والفعالة عبر الحدود ممكنة إلى حدٍ كبير، إلا أن تطبيقها يتطلب قدرًا كبيرًا من الوقت والجهد. توضح أمثلة على غرار المنطقة الموحَّدة للمدفوعات باليورو (SEPA) بشكلٍ متعمق كيفية تقصير مدة دورات صياغة الأطر المشتركة بين البلدان، حيث يمكن تصميمها لتناسب السياق الأفريقي، ربما من خلال توفير توجيه خدمات الدفع في أفريقيا لدعم المبادرات الجارية مثل منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية (AfCFTA).

4.0 | الملخص

تتمثّل النقاط الرئيسة لتحقيق المواءمة الفعالة للوائح التنظيمية للمدفوعات عبر الحدود في:

- ارتفاع التحويلات المالية والتجارة ومدفوعات التجار عبر الحدود في القارة ولكن يعرقل تدفقات المدفوعات التكاليف المرتفعة وعدم إمكانية الوصول إلى المنتجات الرسمية والسلوك الراسخ حول الحلول غير الرسمية المتطورة.

- يواجه مزوّدو خدمات الدفع الذين يقدمون مدفوعات عبر الحدود إجراءات تنظيمية متعددة أثناء الترخيص والعناية الواجبة للتحقق من العملاء وخصوصية البيانات والتخزين والمشاركة والصرف الأجنبي وإعداد التقارير وهي جميعها على الأغلب متنوعة أو حتى متناقضة. يجب أن يتبع المنظمون نهج شاملة وموحدة على المستوى الإقليمي لتعزيز بيئة آمنة ومستقرة للمعاملات عبر الحدود.

- لتخطّي هذه العقبات، يجب على الجهات التنظيمية في أي ولاية قضائية أن تكون قادرة على الثقة في قدرات الأقران ونطاق سلطتهم في الولايات القضائية الأجنبية، كما يتوجّب اتباع المبادئ التوجيهية العامة للاعتراف المشترك والثقة والتعاون.

- وتتحمل المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمناطق النقدية والاتحادات النقدية مسؤوليات بالغة الأهمية لتعزيز جهود مواءمة المدفوعات عبر الحدود داخل مناطقها. وهي تجمع ممثلين عن البنوك المركزية وتحدد الأهداف وتوضح الحوافز للتنفيذ على المستوى المحلي، كما تشجع التعاون والتآزر بين الأعضاء. وتحتفظ البنوك المركزية المحلية بالقدرة على تغيير الأنظمة وتكييفها بما يتماشى مع السياسات الإقليمية.

- **تشكل العناصر الأساسية الثلاثة أساس المواءمة الإقليمية لأنظمة وسياسات الدفع.** تعد هذه العناصر الأساسية متكررة، ويمكن أن تعمل بالتوازي:

السياسات الواضحة على المستويين الإقليمي والمحلي. فهذا الأمر ضروري لتعزيز التعاون بين المنظمين. ولتحقيق هذا الغرض، يجب اللجوء إلى أدوات مثل تحليلات الثغرات والقوانين النموذجية والمخططات الإقليمية ومجموعات العمل الإقليمية.

إصلاحات الأطر التنظيمية والقانونية على المستوى المحلي. يتعين إجراء ذلك بما يتماشى مع الأهداف الإقليمية المحددة. تشمل مجالات الإصلاح أنظمة ترخيص الدفع المتناسبة والإصلاحات التنظيمية لمنظومة اعرف عميلك (KYC) وإجراءات العناية الواجبة للتحقق من العملاء (CDD) (بما في ذلك مبدأ "اعرف عميلك" الإلكترونية (eKYC))، والتكيف مع قوانين الصرف الأجنبي وغيرها من اللوائح التنظيمية الداعمة، من بين أمور أخرى. قد يساهم بناء القدرات الجهات التنظيمية على تكييف اللوائح التنظيمية والنهج على المستوى المحلي. كما يمكن تحقيق الاعتراف المتبادل من خلال ترتيبات الرقابة التعاونية.

أدوات شاملة لعدة ولايات قضائية، مثل اتفاقيات التجارة المدعومة بحلول فعالة للمدفوعات. ومن الممكن أن تؤدي هذه الإجراءات إلى توفير الاستقرار على المدى الطويل، مما يقلل من التعقيد في المدفوعات عبر الحدود. تُعتبر هذه الأدوات أكثر ملاءمةً كمبادئ التزام بدلًا من التوجيه التشغيلي التفصيلي. وقد تُكمل المواءمة، من خلال توجيه خدمة الدفع في أفريقيا على المستوى القاري (مثل توجيهات أنظمة الدفع PSD 1 و2 في المنطقة الموحَّدة للمدفوعات باليورو (SEPA))، الاتفاقيات التجارية مثل منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية (AfCFTA).

تشجع AfricaNenda مختلف أصحاب المصلحة على مناقشة واتخاذ مبادرات لدعم مواءمة السياسات في أفريقيا لتعزيز المدفوعات الرقمية عبر الحدود.

AfricaNenda
13th Floor, Delta Corner Tower 2
Chiromo Road, Westlands
PO Box 1379600800-
Nairobi, Kenya

www.africanenda.org
info@africanenda.org
@africanenda

تشرين الثاني 2023
2023 © جميع الحقوق محفوظة - AfricaNenda